الرئيس بافل في مئوية لوزان: نرفض الحروب و لن نساوم على حقوقنا

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/07/09

No. : 7813

معاهدة غادرة

بعد 100 عام من اتفاقية لوزان

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل في مئوية لوزان: نرفض الحروب و لن نساوم على حقوقنا
- الرئيس بافل: الطلبة الأوائل يمنحوننا الطمأنينة لكوردستان أكثر ازدهارا
- قوباد طالباني: حل المشكلات بين الاقليم وبغداد سلميا وفق الدستور
- قوباد طالباني: بامكان الشركات الايرانية ان تؤدي دورا اكثر في تنمية الاقليم
- شاناز ابراهيم احمد : الحس القومي يدوم رغم فساد السلطة
- الاتحاد الوطني: الشعب ينتظر تنفيذ الموازنة
- 4 ألوية جاهزة لنقلها الى ملاك وزارة البيشمركه
- نواب الاتحاد الوطني عاكفون على مشكلات فلاحي كركوك
- الاتحاد الوطني يعمل على توحيد صوت الكورد في محافظة صلاح الدين
- رئيس الجمهورية: نحن أمام ظرف تاريخي وتجاوزنا الكثير من مشكلات التأسيس
- رئيس مجلس القضاء: مبدأ الثواب والعقاب في اختيار مسؤولي المناصب العامة
- تصريح: البطريرك لويس ساكو يحظى باحترام وتقدير رئاسة الجمهورية
- العالم ينظر اليوم للعراق باحترام وتقدير عاليين
- السوداني يترأس اجتماعا لمتابعة عملية استرداد المتهمين واموال الفساد
- خطوات جادة للحد من عمليات تهريب العملة

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- لوزان.. تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي
- الباحث فارس عثمان: الكرد بين سيفر و لوزان
- وليدة حسن : معاهدة لوزان تأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- وليد خدوري: التصحر يبتلع 70 % من العراق
- سياسة حكومة السوداني تجاه الصراع بين واشنطن والفصائل الشيعية المسلحة

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- ستراتفور: الاتجاهات المحتملة في العالم والمنطقة خلال الربع الثالث من 2023
- فهد سليمان الشقيران: سياسات التواصل وآثار نقص الأخلاق

العدد: 7813... 2023-07-09

marsaddaily.com

الرئيس بافل في مئوية معاهدة لوزان: نرفض الحروب و لن نساوم على حقوقنا

بعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٣/٧/٧ ببرقية الى مؤتمر لوزان المنعقد في غربي كوردستان، مؤكدا ضرورة أخذ الدروس من التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، لأنه لايمكن ضمان المستقبل إلا بالوحدة والأخوة.

وفيما يأتي نص برقية الرئيس بافل جلال طالباني:

أيها المواطنون الأعزاء

أحييكم بتحية كوردية

قبل ١٠٠ عام، وبدون حضور الكورد وحتى أخذ رأيهم، تم التوقيع على معاهدة لوزان ضد الشعب الكوردي، والتي كانت بداية لإجهاض الحلم العتيد للشعب الكوردي وتقسيم أرضنا على أربعة أجزاء.

جاهد الشعب الكوردي على مر التاريخ لتحقيق الأخوة بين الشعوب والتعايش المشترك، ولكننا للأسف، كنا دوما ضحية لظلم واستبداد الدول الأخرى. حيث مورس بحقنا شتى أنواع العنف، فضلا عن محاولة طمس لغتنا وهويتنا، ولكن كل ذلك لم يتمكن من محونا، بل صرنا

أكثر قوة بالثورات والنضال المستمر لشعبنا في سبيل المجد والشموخ، وبقينا واقفين مثل جبالنا الشماء.

والآن بعد مرور ١٠٠ عام على توقيع هذه المعاهدة وجميع التضحيات التي قدمناها على مر التاريخ، علينا الاعتبار من دروس التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، المستقبل الذي لايمكننا ضمانه إلا بالوحدة والتآلف والأخوة، وأن نناضل معا من أجل كوردستان الكبرى وحماية هويتنا، ونسخر خلافاتنا في خدمة الأهداف السامية، وهذا هو السبيل الأوحد لكي نوصل صوتنا الى العالم وندافع عن أنفسنا كأمة حية وصاحبة حق.

أهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني واضحة وهي امتداد للسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال، والمتمثلة في دعم الكورد ومساندة نضاله السياسي والمدني، تلك السياسة التي تهدف الى شموخ الشعب الكوردي وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وبهذا الخصوص أتوجه الى القوى والأحزاب السياسية الكوردستانية كافة، وأقول لهم: صحيح أن هناك اختلافات كثيرة بيننا، إلا أن لغتنا وترابنا المشتركين هما العامل الذي يوحدنا جميعا وعلينا الحفاظ عليه.

ونقول لدول العالم كافة ودول الجوار خاصة، أن الحروب والصراعات ليست خيارنا ونرفضها جملة وتفصيلا، بل نرغب في أن نطور علاقاتنا في إطار حماية المصالح العليا ونكون في جيرة حسنة، ولكننا لن نساوم على حقوقنا المشروعة وندافع عنها بشتى السبل.

كما ينبغي ألا ننسى أن الرئيس مام جلال كان يقول دوما: لن يتحقق السلام الدائم في الشرق ما لم يتم حل القضية الكوردية في المنطقة.

أرجو لكم النجاحئ، ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الطلبة الأوائل يمنحوننا الطمأنينة لكوردستان أكثر ازدهارا

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٣/٧/٧ في دباشان، الطلبة الأوائـل على المرحلة الاعدادية بجميع أقسامها، في إقليم كوردستان .

وقال الرئيس بافل جلال طالباني، في تدوينة نشرها على حسابه في موقع فيسبوك: «الطلبة المثابرون الناجحون يمنحوننا الطمأنينة لكوردستان أكثر إعمارا وازدهارا».

وأضاف «أجرينا معا في دباشان مناقشة مفيدة ومثيرة، تعلمت منهم وتعهدت بدعمهم».

قوباد طالباني والسفير البريطاني:

حل المشكلات بين الاقليم وبغداد سلميا وفق الدستور

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٣/٧/٦ في أربيل، مارك ريتشاردسون السفير البريطاني لدى العراق، الذي زاره للتوديع بعد انتهاء مهام عمله.

وأشاد قوباد طالباني خلال اللقاء، بدور السفير البريطاني في العراق، حيث بذل جهودا كبيرة في تهدئة التوترات بين الأطراف العراقية، ولاسيما تعاونه ومساعدته في التفاهم وتحسين العلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية.

ووصف نائب رئيس الـوزراء، مارك ريتشاردسون كصديق حقيقي للعراق وكوردستان، آملا له النجاح في مهامه المستقبلية.

وفي جانب آخر من اللقاء جرى التباحث حول العلاقات بين اقليم كوردستان وبغداد، حيث شهدت تلك العلاقات تقدما مطردا في الآونة الأخيرة، مؤكدين ضرورة تعزيز مستوى التفاهم والعلاقة فيما بين الجانبين، والعمل معا لازدهار الاقتصاد في العراق والاقليم، وحل المشكلات العالقة سلميا بعيدا عن التشنجات، واستنادا الى بنود الدستور.

بامكان الشركات الايرانية ان تؤدي دورا اكثر في تنمية اقليم كوردستان

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، خلال اجتماعه مع القنصل العام الايراني في الاقليم، أهمية تطوير العلاقات التجارية مع ايران .

واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم الخميس ٢٠٢٣/٧/٦، نصرالله رشنودي، القنصل العام الايراني في اقليم كوردستان، وتباحث الجانبان حول آخر المستجدات السياسية والعلاقات الثنائية، حيث اتفق الجانبان على تطوير العلاقات التجارية وتبادلا الاراء حول كيفية اعادة تنظيم المنافذ الحدودية بشكل يخدم التجار والعملية التجارية في المستقبل.

وفي هذا الاطار اتفق الجانبان على مواصلة التعاون والتنسيق بين الحكومتين لتسهيل عمل التجار خدمة للمصالح الاقتصادية للبلدين.

وفي جانب آخر من اللقاء، جرى التباحث حول استثمار الشركات الايرانية في اقليم كوردستان، وأعلن نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان حول هذا الملف: «ترحب حكومة الاقليم بقدوم المستثمرين الايرانيين، ويمكن للشركات الايرانية ان تؤدي دورا اكثر في تنمية اقليم كوردستان ونحن من جانبنا نقوم بالتسهيلات اللازمة لهم».

الحس القومي يدوم رغم فساد السلطة

*شاناز ابراهيم احمد

كتبت شاناز ابراهيم احمد مقالة اكدت فيها: «هناك اصوات تشير الى ان الحس القومي الكوردي تسير باتجاه الضعف والغروب، ونحن نسأل هل الحس القومي ضعف حقيقة قي قلوب جماهير الشعب.؟ ام ان سياسة وافعال بعض الحكام الحاليين الذين يعملون على الحفاظ على مصالحهم الذاتية ادت الى اضعاف الحس القومي وبعدها تلقون العيوب على الاخرين».

وتقول شاناز ابراهيم احمد: « كيف نفقد الحس القومي وقد قدمنا الشهداء في كافة انحاء كوردستان، وعند حدوث كارثة على اي منطقة او جزء في كوردستان تقوم الجماهير بمساعدة اخوانهم منطلقين من حسهم القومي المقدس، وتجمع الحاجيات والمعونات لضحايا الارهاب والغدر، بل يقدمون حاجباتهم الضرورية الى المحتاجين والمتضررين الذين يواجهون المآسي وهذا ما يدل على سلامة الحس القومي لدى الشعب، حيث ان السلطة هي نفسها تضعف يوما بعد يوم ولاتحس بالمسؤولية الوطنية القومية.

وترى شاناز ابراهيم احمد خلال مقالتها: «ان حكومة اقليم كوردستان وبسبب المسؤولية التاريخية على عاتقها كان الأولى بها ان تعقد مؤتمرا في اربيل بمناسبة مئوية اتفاقية لوزان وليس انشغالها باجتماعات ومؤتمرات لا قيمة لها» وتقول: «أليس من الغريب بدلا من ان تهتم حكومة الاقليم بالمسائل التاريخية والقومية، تقوم بمنع الضيوف من السفر عبر اقليم كوردستان الى قامشلو لحضور مؤتمر حول لوزان؟ ام ان الحكومة سلمت حتى ملف كورداينا الى الشركات والقطاع الخاص او سلمته الى هذا وذاك».

وفي جانب آخر من مقالها تقول الكاتبة: «في الوقت الذي يسلط العالم الضوء على قاشملو لبحث القضية الكوردية وعرض مآسي الكورد للرأي العالمي، تغلق حكومة الاقليم معبر سميلكا بوجه الضيوف الذين يريدون السفر الى مؤتمر قامشلو عن مئوية لوزان».

وتقول شاناز ابراهيم احمد في ختام مقالتها: «من المهين ان لاتتمكن حكومة الاقليم من ارسال المعونة الى روجافا ولا تتجرأ ان تسمح للضيوف من العبور عبر ارض كوردستان وهي حاكمها ولاتقدم التسهيلات لاخوانها في الجانب الاخر من الحدود وهم من ابناء جلدتها، ومن المعيب ان تخلق الحكومة جوا غير ملائم كي يلجأ اصحاب اللملف القومي الكوردي الحقيقيون الى اطراف ومجاميع اخرى لابقاء قضيتنا والحس القومي حيا».

*PUKMEDIA

الاتحاد الوطني: الشعب ينتظر تنفيذ الموازنة

بعد اقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية، ستقوم الحكومة الاتحادية بتصفية الديون مع الاقليم والخطوات المتعلقة بالمسائل المالية الواردة في الموازنة، وتقول المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني: « تنفيذ الموازنة سينعكس ايجابا على الشعب العراقي، ولحين تنفيذها ستكون معاملة بغداد مع الاقليم خارج اطار القانون الجديد».

وقالت سوزان منصور المتحدثة الرسمية باسم كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « مع ان رئيس الوزراء طعن ببعض مواد الموازنة العامة، لكن اجراءات قانون الموازنة انتهت وسيدخل حيز التنفيذ خلال مدة قريبة».

واضافت:» ننتظر توزيع رواتب شهر تموز موظفي العراق وشهر حزيران موظفي الاقليم بعيدا عن قانون الموازنة الجديد، اي ان الحكومة الاتحادية سترسل مبلغا من المال الى الاقليم لتوزيع رواتب شهر حزيران، وبعد دخول الموازنة حيز التنفيذ سيقوم الجانبان بتصفية حسابات الاشهر الماضية».

واكدت سوزان منصور: « ان الشعب العراقي يحتاج الى تنفيذ الموازنة العامة وسيفتح قانون الموازنة باب الخدمات بوجة المواطنين، اضافة الى ايجاد فرص العمل وتقليل البطالة، وهذا ما ادى الى ان ينظر الشعب العراقي الى الموازنة وتنفيذها بعين بالتفاؤل».

4 ألوية جاهزة لنقلها الى ملاك وزارة البيشمركه

رئيس أركان قوات 70: هناك تلكؤ من قبل الوزراة ومجلس الوزراءلاصدار الاوامر

أعدت قوات ٧٠ لبيشمركه كوردستان، ٤ ألوية لنقلها الى ملاك وزارة البيشمركة، ويشير رئيس هيئة أركان قوات ٧٠ الى أن قواتهم لم تقصر في هذا الأمر ولكن الاجرءات لم تكتمل في وزارة البيشمركه ومجلس وزراء الاقليم.

وقال اللواء عمر صالح رئيس هيئة أركان قوات ٧٠، في تصريح لفضائية شعب كوردستان: «منذ عامين أسرعنا الخطى من جانبنا لتوحيد قوات البيشمركه، وخاصة نقل قوة الاسناد الثانية الى ملاك وزارةالبيشمركه العام الماضي، وهي أضخم قوة في المنطقة، كما صدرت الأوامر بنقل عدد آخر من ألويتنا الى ملاك الوزراة».

وأضاف اللواء عمر صالح: «خلال العام الحالي أيضا أعددنا ٤ ألوية لنقلها الى ملاك وزارة البيشمركه، ولكن للأسف هناك تلكؤ من قبل الوزراة ومجلس الوزراء، حيث لم تصدر الأوامر بنقلها حتى الآن، فنحن في قوات ٧٠ لم نقصر في الأمر وسنواصل مهامنا بهذا الصدد».

وكان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، قد اجتمع في مقر المديرية العامة لمكافحة الارهاب، مع عدد من الآمرين وكبار ضباط الوحدات العسكرية.

وقد جدد الرئيس بافل جلال طالباني دعمه لتوحيد قوات البيشمركه، قائلا: «نرحب بخطوات توحيد قوات البيشمركه وفق أسس المساواة والعدالة وتوازن القوى، ونرفض أي رغبة خارج هذا الهدف السامي، لذا على جميع آمري وضباط قوات البيشمركه إنجاز مهامهم بمنتهى الاخلاص، وأن يكونوا كعهدهم دوما، في خدمة كوردستان».

نواب الاتحاد الوطني الكوردستاني عاكفون على مشكلات فلاحي كركوك

يعمل ممثلو كركوك عن الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، على حل مشكلات الفلاحين في كركوك، وتقول إحدى النائبات أن مشكلاتهم سيتم حلها خلال اليومين القادمين.

وصرحت ديلان غفور عضو مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني قائلة: «اطلعت على مطالب واحتجاجات مواطني وفلاحي كركوك، حيث يواجهون مشكلات كثيرة، ولا يمكنهم تسليم القمح الى وزارة التجارة الاتحادية».

وأضافت النائبة عن محافظة كركوك: «اتصلنا بالجهات المعنية وأجرينا اليوم زيارة ميدانية الى السايلو الجديد الذي يتسلم منتوج المناطق الكوردية وطاقتها الاستيعابية ٦٠ ألف طن من القمح»، مشيرة الى أنه «يوميا يتم تسلم ٥٠- ٦٠ سيارة من القمح، وأغلب الفلاحين هم من القومية الكوردية ويواجهون مشكلات كثيرة، حيث ينتظرون لفترة طويلة ويعطون كل ليلة ٧٥ ألف دينار أجرة عن سياراتهم، وقد اجتمعنا مع الجهات المعنية والمدير العام للتجارة لحل هذه المشكلات ووعدونا بإيجاد الحلول لها».

وقالت ديلان غفور: «منتوج القمح هذا العام وفير في محافظة كركوك، وبالمقابل عدد السايلوهات في المحافظة قليل، في حين أن كركوك ثاني محافظة عراقية في انتاج القمح، لذا يجب ايلاء المزيد من الاهتمام بها وإنشاء سايلوهات جديدة»، مضيفة «مع أنه من المقرر أن تنتهي مدة تسلم القمح يوم ٧/١٠، إلا أننا طالبنا بتمديد الفترة ١٠ أيام أخرى، لكي يتسنى لجميع الفلاحين تسليم القمح المنتج لديهم».

وأكدت النائبة عن كركوك قائلة: «نطمئن فلاحي كركوك أن ممثلي الاتحاد الوطني في مجلس النواب لن يهملوا مطالبهم، وسنعمل على حل المشكلات التي تواجههم خلال اليومين القادمين».

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني يعمل على توحيد صوت الكورد في محافظة صلاح الدين

فعّل الاتحاد الوطني الكوردستاني جهوده لكي يكون للكورد ممثل في مجلس محافظة صلاح الدين خلال الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات العراقية المزمع اجراؤها نهاية العام الحالي، وقد عقد سلسلة اجتماعات مع الأطراف الكوردية في المنطقة، فيما يرى مسؤول مركز تنظيمات حمرين للاتحاد الوطني، أن هناك جهة كوردستانية تحاول تشتيت صوت الكورد هناك.

الاتحاد الوطني يضحي دوما بمصالحه الحزبية

وبهذا الخصوص يقول كريم شكور مسؤول مركز تنظيمات حمرين للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «نسعى جاهدين لكي يحصد الكورد مقعدا في مجلس محافظة صلاح الدين خلال الانتخابات المقبلة، حتى نستطيع بالطرق القانونية منع انتهاك حقوق الكورد والمكونات الأخرى في حدود قضاء خورماتو التابع لمحافظة صلاح الدين».

وأضاف شكور: «الاتحاد الوطني لديه علاقات جيدة مع الأحزاب الكوردستانية في المنطقة، ويهدف الى توحيد الصوت الكوردي في المناطق المتنازع عليها، لكي نوصل أكبر عدد من ممثلي الكورد الى مجالس المحافظات»، مضيفا: «الاتحاد الوطني ضحى دوما بمصالحه من أجل الحفاظ على ثقل ومكانة الكورد في المناطق المتنازع عليها بعيدا عن المصالح الحزبية الضيقة، في حين هناك طرف كل همه المصالح الحزبية ويحاول تشتيت الصوت الكوردي في تلك المناطق، ولكن الاتحاد الوطني لن يسمح بذلك ويسعى دوما لضمان حقوق الكورد».

٤٠ ألف ناخب كوردي في طوزخورماتو

من جهته يقول حسن كرمياني نائب مسؤول مركز تنظيمات حمرين للاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA، إنه «باستثناء الحزب الديمقراطي الكوردستاني، فإن جميع الأحزاب الكوردستانية الأخرى متفقة على ضرورة أن يكون للكورد قائمة موحدة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية، وبذلك يكون بإمكان الكورد الفوز بمقعد في مجلس محافظة صلاح الدين، اجتمعنا مع الأحزاب الكوردستانية كافة لهذا الغرض، وقد وافقونا الرأي باستثناء الحزب الديمقراطي»، مشيرا الى أن «هناك حوالي ٤٠ ألف ناخب كوردي في قضاء طوز خورماتو وأطرافها ومن حقهم أن يكون لهم ممثل في مجلس المحافظة، ويتحقق ذلك بتوحيد الصوت الكوردي في المنطقة».

وأوضح قائلا: «هناك طرف مع أنه يدرك أن مرشحه لن يفوز في الانتخابات، لكنه قام بتحديد مرشحه دون الاستشارة مع الأطراف الكوردستانية الأخرى، وذلك لتشتيت الصوت الكوردي في المنطقة، كما كان هذا الطرف السبب الرئيس في إهدار حوالي ٣ آلاف صوت كوردي في الانتخابات السابقة».

PUKMEDIA

نحن أمام ظرف تاريخي وتجاوزنا الكثير من مشكلات تأسيس دولة ديمقراطية

كلمة رئيس الجمهورية خلال حضور فخامته احتفالية عيد الغدير..

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٨ تموز ٢٠٢٣ الاحتفالية الكبرى ببغداد بمناسبة عيد الغدير المبارك التي نظمها الإطار التنسيقي.

وألقى السيد الرئيس، خلال الاحتفالية كلمة هنأ فيها المحتفلين بهذه المناسبة، داعيا الله تعالى أن يعيدها والعراق بعز وأمان وسلام.

وأكد رئيس الجمهورية أن نعمة الأمن والأمان حافز كبير للعمل والانطلاق بخطط استراتيجية من شأنها اختصار الزمن لنصل بالدولة إلى ما نطمح إليه.

وأضاف فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن تعزيز التماسك الوطني وتغليب المصالح العليا للدولة والشعب هو الخطوة الأولى التي تسمح لنا أن نمضي بثقةٍ إلى أمام في برامج التنمية والإصلاح والإعمار، وهذا ما يؤكد ضرورة وقوفنا موحّدين ومتماسكين من أجل دعم خطط الحكومة في مجال الخدمات.

وفي مايلي نص كلمة رئيس الجمهورية:

« بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أهنئكم جميعا، وأهنئ معكم جميع المحتفلين حيثما كانوا بمناسبة الذكرى السنوية لعيد الغدير.. داعياً إلى الله تعالى أن يعيد هذه الذكرى العطرة وبلدنا بعزٍّ وأمن وسلام، ويحفظ شعبنا بجميع مكوناته وهو ينعم بالخير وبالمزيد من التماسك والتآزر الذي يعزز التآخي ويقوي الوحدة الوطنية.

لقد تجاوزنا الكثير من مشكلات التأسيس لدولة ديمقراطية وعادلة، وكانت الوحدة الوطنية والتنوع عوامل قوة ساعدت في تأكيد متانة النسيج المجتمعي وتجاوزنا بها الكثير من الشرور التي أرادت النَيل من وحدة صفوفنا، فالحمد لله على ذلك، وكلنا أمل في أن نواصل البناء والتقدم باتجاه ما يستحقه منا بلدنا ويتطلع إليه شعبنا من حياة حرة وكريمة وعادلة.

إننا، أيها السادة الحضور، أمام ظرف تاريخي يساعد فعلاً على أن نبدأ الشروع بالبناء والتقدم.

إن نعمة الأمن والأمان حافز كبير للعمل والانطلاق بخطط استراتيجية من شأنها اختصار الزمن لنصل بالدولة إلى ما نطمح إليه.

الأمن ومكافحة الفساد عاملان مهمان جداً يطلبهما المستثمرون ورؤوس الأموال للمباشرة بإنعاش سوق الاستثمارات.

ولعل تعزيز التماسك الوطني وتغليب المصالح العليا للدولة والشعب هو الخطوة الأولى التي تسمح لنا بأن نمضي بثقةٍ إلى أمام في برامج التنمية والإصلاح والإعمار.

إن هذا ما يؤكد ضرورة وقوفنا موحّدين ومتماسكين من أجل دعم خطط الحكومة في مجال الخدمات.

ونعتقد أن الحكومة بعد مباشرتها عملها ومهامها نجحت في كسب ثقة قطاع كبير من المجتمع بالقدرة الحقيقية للبناء وتأمين الخدمات اللازمة لحياة كريمة.

وهذه الثقة تتسع أكثر وتزداد رسوخاً كلما كان النجاح أكبر وأكثر قدرة على التعبير عن أحلام المواطنين وتطلعاتهم.

فلنعزز وحدتنا.

ولنرسخ عملنا معاً.

يستحق العراق منا الكثير.

ويستحق شعبنا منا ما هو أكثر بالعمل والبناء والإخلاص والتضحية.

ليكن الله في عوننا ونحن نسعى ونعمل من أجل المزيد من الأمان والمزيد من التماسك الوطني، والمزيد أيضا في جهود مكافحة الفساد.

مرة أخرى أهنئكم بهذه المناسبة الكريمة.

وليحفظ الله العراقيين جميعاً، وليعز العراق الديمقراطي الاتحادي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

رئيس مجلس القضاء الاعلى:

ندعو للعمل وفق مبدأ الثواب والعقاب في اختيار مسؤولي المناصب العامة

حضر السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى، القاضي الدكتور فائق زيدان، الاحتفال الرسمي الذي اقامه» الاطار التنسيقي» يوم السبت الموافق ٨-٧-٢٠٢٣ بالعاصمة بغداد بمناسبة حلول ذكرى عيد الغدير .

وبارك السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي الدكتور فائق زيدان في كلمته خلال الاحتفال الذي شهد حضور ومشاركة الرئاسات الاربع وشخصيات نيابية ووزارية ودبلوماسية رفيعة المستوى، للامة الاسلامية العيد الاغر، مؤكدا اهمية الوقوف عند هذه المناسبة والاستفادة من دروسها ، متسائلا في ذات الوقت عن الدوافع التي دعت الرسول الاكرم محمد (صلى الله عليه وآله) لأختيار ابن عمه الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) ليكون خليفة للمسلمين من بعده.

واوضح رئيس المجلس، ان شخص الرسول(ص) ابعد مايكون عن هذا المنهج في المجاملة والحسوبية والقرابة لهذا الاختيار، منوها ان الاختيار كان تطبيقا لمبدأ العدل والانصاف الذي يستخلص من قول الله تبارك وتعالى في سورة النجم، « وان ليس للانسان الا ما سعى».

واضاف: المبدأ هنا هو الثواب والعقاب، فكل انسان يجني ماصنعت يداه ويحصد مايزرع.. والامام علي عليه السلام لم يسجد لصنم قط، وهذه ميزة خصه الله سبحانه وتعالى بها كما آمن بالرسول الكريم منذ اللحظات الاولى التي افصح بها عن رسالته .

واشار القاضي الدكتور فائق زيدان الى»ان نهج الامام علي عليه السلام نهج التضحية في سبيل الدفاع عن الاسلام فكان لابد ان يكرم ويكافئ، لما قدم لهذه الاسباب اختاره الرسول بهذه المناسبة ليكون خليفته للمسلمين من بعده حين قال»من كنت مولاه فهذا علي مولاه»، اضافة الى مايملكه الامام من صفات تؤهله لمنصب القيادة».

ودعا رئيس مجلس القضاء الاعلى بهذه المناسبة من هم في موقع المسؤولية كافة الى العمل بمبدأ الثواب والعقاب في تقييم واختيار من يتولى المناصب في مختلف مواقع المسؤولية تحقيقا للمصلحة العامة عملا بمنهج الرسول الكريم (ص) حين اختار الامام علي (ع) لمنصب الخلافة من بعده، سائلا في نهاية كلمته التوفيق والنجاح للجميع.

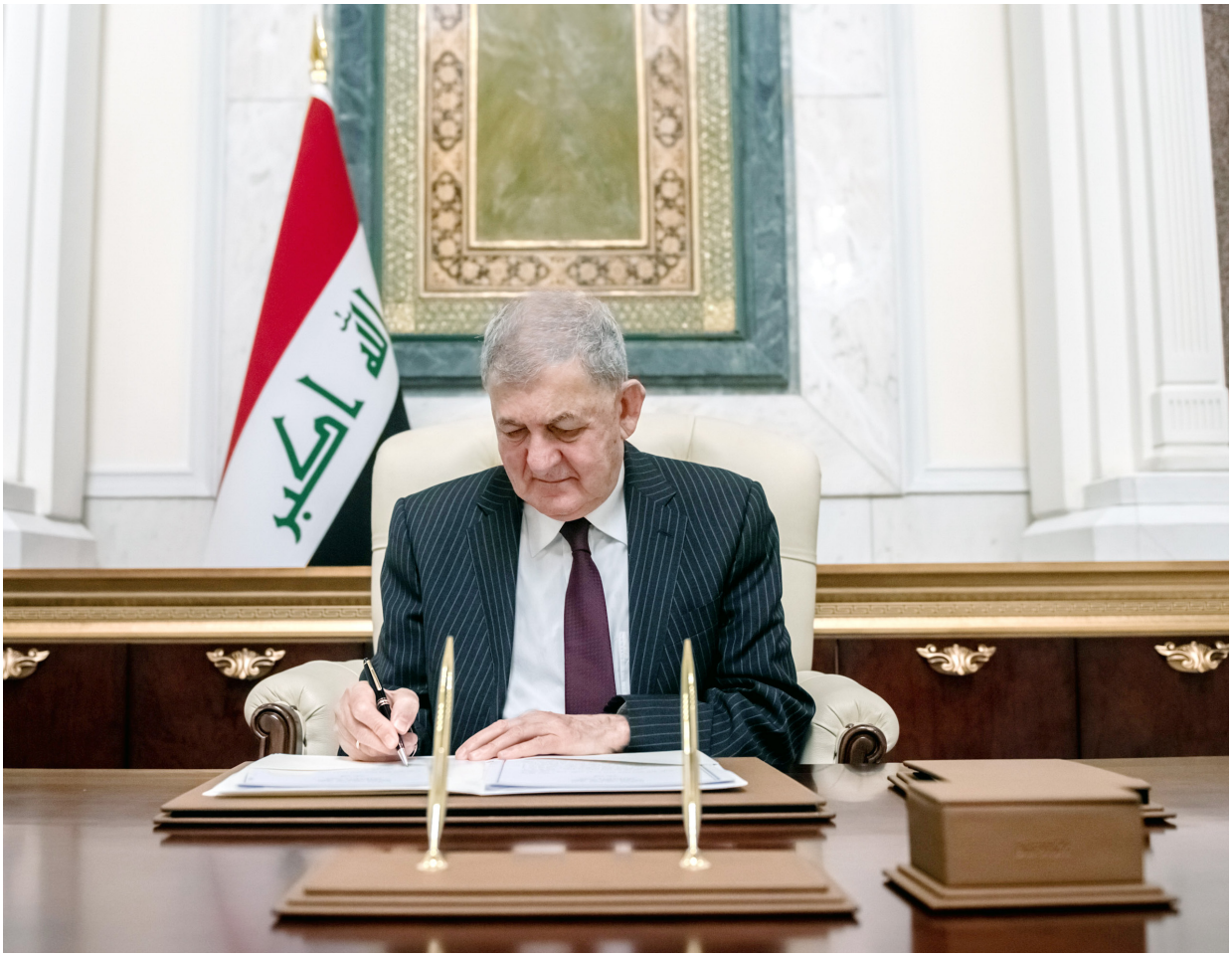

تصريح:البطريرك لويس ساكو يحظى باحترام وتقدير رئاسة الجمهورية

تداولت وسائل الإعلام ما جاء في العدد (٤٧٢٧) من الوقائع العراقية الصادر في ٣ تموز ٢٠٢٣ والمتضمن المرسوم الجمهوري رقم (٣١) القاضي بسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بالكاردينال البطريرك لويس روفائيل ساكو ، واذ نؤكد أن سحب المرسوم الجمهوري ليس من شأنه المساس بالوضع الديني أو القانوني للكاردينال لويس ساكو كونه معينا من قبل الكرسي البابوي بطريرك للكنيسة الكلدانية في العراق والعالم ، لكن سحب المرسوم جاء لتصحيح وضع دستوري إذ صدر المرسوم رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ دون سند دستوري او قانوني فضلاً عن مطالبة رؤساء كنائس وطوائف أخرى بإصدار مراسيم جمهورية مماثلة ودون سند دستوري ، ونؤكد أن البطريرك لويس ساكو يحظى باحترام وتقدير رئاسة الجمهورية باعتباره بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم .

عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

العالم ينظر اليوم للعراق باحترام وتقدير عاليين

بحث رئيس الجمهوردية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد و رئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم،يوم الجمعة،الاوضاع الحالية على مستوى العراق والمنطقة ،جاء ذلك خلال زيارة فخامة رئيس الجمهورية لرئيس تيار الحكمة .

وقال السيد الحكيم في بيان: «استقبلنا مساء الجمعة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وتبادلنا الحديث حول تطورات المشهد السياسي في العراق والمنطقة والدور الذي يلعبه العراق في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء بما يخدم بلدان المنطقة ويحقق مصالح شعوبها فضلا عن مناقشة التغيرات المناخية وشحة المياه وسبل تجاوزها».

وأضاف ، أن « الاستقرار الحالي هو نتاج التضحيات والدماء التي قدمها العراقيون من جميع المكونات، وبيّن أن الحفاظ على الاستقرار والانتقال به من مرحلته الحالية إلى مرحلة الاستقرار الدائم مسؤولية الجميع».

وأكد السيد الحكيم ورئيس الجمهورية أن «العراق تجاوز كثيرا من الإشكالات ومنها صورة العراق إقليميا ودوليا، حيث إن العالم ينظر اليوم للعراق باحترام وتقدير عاليين وهذا ما سيسهم بتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال على العراق».

وأشار السيد الحكيم الى أن «التحدي القادم تحد اقتصادي يتمحور عند مغادرة الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة والمتنوعة، وشددنا على تفعيل القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار والتكنولوجيا».

السوداني يترأس اجتماعا لمتابعة عملية استرداد المتهمين واموال الفساد

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، السبت، اجتماعاً خُصص لمتابعة عملية استرداد المتهمين والمدانين والمطلوبين بقضايا الفساد، واستعادة الأموال التي استولوا عليها، حضره رئيس هيأة النزاهة ورئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس الادعاء العام، ورئيس الإشراف القضائي، والمدير العام للدائرة القانونية في وزارة الخارجية، والمدير العام للدائرة القانونية في وزارة العدل، ومدير مديرية الشرطة العربية والدولية الأنتربول، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون مكافحة الفساد.

وجرى، خلال الاجتماع، البحث في ما تمّ إنجازه من القضايا، والإجراءات المتحققة، والملفات التي يجري العمل عليها حالياً، وأبرز المعوّقات التي تواجه الأجهزة المعنية بالاسترداد.

وشدّد السيد السوداني على أهمية حضور هذا الملف، بشكل عملي في أولويات واهتمامات الأجهزة المعنية بالملاحقة والاسترداد، لأنه دليل للمواطنين على جدية الحكومة في المتابعة ومحاربتها للفساد، مذكّراً بالاتفاقات الدولية التي تربط العراق بعدد من دول العالم والتزاماتها في التعاون لتنفيذ القانون واستعادة الحقوق.

كما شدّد سيادته على ضرورة أن تبذل الأجهزة المختلفة جهودها، كلٌّ من اختصاصه، وأن يستثمر العراق علاقاته الخارجية الدبلوماسية والاقتصادية لخدمة استرداد الأموال العراقية المنهوبة والمطلوبين، مشيراً إلى أنّ الفساد يهدد جميع برامج الحكومة، وسيعرقل خططها ما لم يُستدام التحرّك ضد الفاسدين ووسائلهم

ووجّه السيد رئيس مجلس الوزراء بأن يجري إدخال جميع ملفات الاسترداد للمطلوبين الهاربين حيز التنفيذ والمطالبة، وأن تجري عملية متابعة دقيقة لكل ملف، مؤكداً أنّ التعقّب الجاد للمتهمين دفع الكثيرين منهم إلى تسليم أنفسهم للعدالة، كما اعد قسم الأنتربول ملفات جاهزة للمطلوبين.

خطوات جادة للحد من عمليات تهريب العملة

ذكر سياسيون وخبراء أن وزارة الداخلية تعمل على متابعة سوق العملات للحد من عمليات تهريب العملة التي تتم عبر إصدار البطاقات الائتمانية، وتأتي خطوات الأجهزة التنفيذية تزامناً مع تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

عضو اللجنة المالية النيابية، معين الكاظمي، قال لـ»الصباح»: إن «نظام البنك المركزي عندما أتاح تحويل الأموال من خلال (الماستر كارد) للمسافرين كان هناك تأييد لهذه الخطوة التي من شأنها خدمة المسافر، ولكن تم الالتفاف عليها من خلال جمع مئات الكارتات أو إصدارها بشكل غير أصولي من قبل بعض المصارف الأهلية، ثم يتم الاستفادة من فرق العملة في الدول الأخرى من خلال شخص واحد يسافر ومعه المئات من الكارتات، لذلك انتبهت الحكومة والبنك المركزي لهذه العملية الاحتيالية».

وأضاف، أن «الحكومة اتخذت الإجراءات القانونية المناسبة بما يتعلق بالتهريب عبر البطاقات، والأهم من ذلك هو تهريب الأموال أو ما يتم تحويله بحوالات بعشرات ملايين الدولارات لا تأتي مقابلها البضاعة المطلوبة، أو أن يكون ما يعطى للمصارف لا يتم تحويله بشكل أصولي»، مؤكداً أن «الحكومة ستسيطر على هذه المعضلة بمرور الزمن، وسيكون سعر الدولار الموازي مقارباً

للسعر الرسمي».

من جانبه، بيّن المتحدث باسم وزارة الداخلية، خالد المحنا، أن «هناك إجراءات لوزارة الداخلية من خلال التدقيق والتوعية بأن يكون التعامل بالدينار العراقي واتباع السياقات وقوانين البنك المركزي العراقي»، وأضاف في حديث لـ«الصباح»، أن «الشق الثاني هو القيام بحملات لتعميم هذه الرسائل الداخلية لتشمل أكبر عدد من التجار، وستكون هناك محاسبة لكل من يتعامل خارج إطار القانون بالعملات الأجنبية».

في غضون ذلك، قرر مصرفا الرافدين والرشيد رفع سقف تصريف الدولار للمسافرين إلى مبلغ ٣ آلاف دولار بدءاً من يوم غدٍ الأحد، وذلك إسهاماً بتعزيز استقرار أسعار الصرف.

إلى ذلك، بيّن الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري، في حديث لـ«الصباح»، أن «الفوضى الاقتصادية التي عانى منها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتم تجذيرها بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وفتح المنافذ الحدودية على مصراعيها وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة والتخبط في السياسة المالية والتوسع في النفقات التشغيلية وعدم الاهتمام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تشجيع سياسة اقتصاد السوق الحرة المنفلتة وعدم تطبيق الدستور والقوانين النافذة، كل ذلك، قد جعل العراق مرتعاً كبيراً للفساد الإداري والمالي والمضاربات والسلوكية غير المنظمة في العمليات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص».

وتابع: أن «هناك جهوداً بذلها ويبذلها البنك المركزي في ضبط التجارة الخارجية عن طريق إجراءات السياسة النقدية نتيجة لمتطلبات محلية ودولية وجهود الحكومة في المساعدة على تحقيق ذلك مع التعاون على دعم الدينار العراقي، ومحاولة التقليل من التداول النقدي للدينار، وتشجيع التداول الإلكتروني وهي تجربة ليست بالقديمة في العراق، كل هذه الإجراءات أدت إلى الضغط على القوى المساندة للتوجهات القديمة»، مؤكداً أن «الحرس القديم عمل ويعمل على الدفاع عن مكاسبه وسيستمر في العمل بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة ويلجأ الى التحايل على القانون والتعليمات التي تم إصدارها».

وأضاف، أن «قيام وزارة الداخلية مشكورة في الكشف عن عمليات تهريب العملة عبر البطاقات الائتمانية وغيرها هو جزء من الجهود المبذولة من قبل الحكومة للسيطرة على تنفيذ القانون ومحاربة الفساد والسلوكيات الفاسدة من قبل أصحاب المصالح الذين سيدافعون عن مكاسبهم بكل الطرق، إلا أن مثل هذه العمليات المنفردة لا يمكن أن تقضي على كل هذه المظاهر ما دامت المنافذ الحدودية غير منضبطة بوجود الفساد الإداري والمالي، وما دامت التجارة الخارجية والداخلية غير متكاملة الإجراءات، وما دامت المضاربات على العملة موجودة وما لم يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل الاعتماد على السوق العالمية في تأمين احتياجات الشعب العراقي».

لوزان.. تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي

المرصد/فريق الرصد والمتابعة

في ختام المنتدى الدولي حول لوزان: على القوى الكردستانية عقد ميثاق وطني خاص بالكرد

أنهى مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية المنتدى الدولي الذي أقامته بالتزامن مع مئوية اتفاقية لوزان بعنوان ("لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي".) بجملة توصيات، أبرزها اعتبار نظام الأمة الديمقراطية حلاً لمشاكل المنطقة، وضرورة تأمين الحماية والاعتراف الدولي بالإدارة الذاتية.

وناقش المنتدى خلال ٦ جلسات والمحاور المرتبطة بها، ما يلي:

جلسات اليوم الأول:

الوضع السياسي في المنطقة قبل معاهدة لوزان:

معاهدة سايكس – بيكو وتاريخ نشوء الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط.

وضع الكرد وكردستان في ظل نشوء الدولة القومية.

قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عُقدت بحق الكرد في القرن العشرين:

لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١.

تاريخ معاهدة لوزان والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، والحقائق التي أوجدتها.

معاهدة لوزان وتداعياتها على الشعب الكردي:

معاهدة لوزان والسياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان.

معاهدة لوزان وتأثيرها، سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، على الشعب الكردي.

وضع الحركات الكردية في النصف الثاني من القرن العشرين.

جلسات اليوم الثاني:

الوضع الحالي للكرد والتحديات التي يواجهونها:

الوضع من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأجزاء الأربعة، وما حققه الكرد خلال الحقبة الأخيرة.

الدور السياسي للكرد في مصير سياسات الدول التي تحتل كردستان والتحوّل الديمقراطي في المنطقة.

التحديات الداخلية بالنسبة للأحزاب والقوى الكردية.

التحديات الخارجية وسياسة الدول المهيمنة تجاه القضية الكردية.

سبل مواجهة حرب الإبادة التي تستهدف الشعب الكردي:

الخط السياسي الذي يجب اتباعه.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كيف يمكن أن تتم العلاقة بين الأجزاء الأربعة.

أهمية العقد الوطني بين الكرد ومبادئ هذا العقد.

أهمية توحيد الخطاب السياسي والدبلوماسي والعسكري، تجربة كوباني كنموذج وحدة الصف الكردي وتأثيره العالمي.

التقييم الحقوقي والقانوني لمعاهدة لوزان.

تجاوز لوزان والحل الأمثل:

الأمة الديمقراطية كسبيل حل للقضية الكردية والتعايش السلمي والديمقراطي مع الشعوب الأخرى.

الأسس النظرية والفلسفية والأخلاقية التي تعتمد عليها الأمة الديمقراطية.

الأمة الديمقراطية كبديل للدولة القومية.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا كنموذج حل.

أسباب تأسيس هذه الإدارة.

الاختلال بين الإدارة الذاتية ونماذج الإدارة الموجودة. ما حققته الإدارة الذاتية من بدائل بخصوص التعايش السلمي بين الشعوب والأديان وبين اللغات، الرئاسة المشتركة وغيرها.

الإدارة الذاتية كنموذج للحل في سوريا والشرق الأوسط.

البيان الختامي

وبعد يومين من المناقشات والمداولات، أنهى مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية المنتدى الدولي تحت عنوان «لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي»، بقراءة الختامي للمنتدى جاء فيه:

«عقد مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية في ٦-٧ تموز منتدىً دولياً تحت عنوان لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي. تناول فيها مئوية معاهدة لوزان بمشاركة ٢٠٠ شخصاً، يمثلون الأحزاب السياسية والحركات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وأكاديميات، ومثقفين وناشطين وحقوقيين من روج آفا وشمال وشرق سوريا وأجزاء كردستان الأربعة وروسيا ومن الدول العربية وشخصيات دولية. حيث أكد المشاركون على أن معاهدة لوزان التي سميت باتفاقية السلام، لم تأتِ بالسلام والاستقرار لشعب المنطقة، بل منحت الشرعية لإبادة الشعوب والثقافات وأنها بمثابة إعلان الحرب بما خلقته من دول قومية.

لقد مهّدت هذه المعاهدة الطريق أمام عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية بين دول المنطقة التي استهدفت وجود الشعب الكردي والهويات والثقافات الأخرى في المنطقة، من خلال عمليات الصهر القومي والتغيير الديمغرافي والإرهاب السياسي وتزوير الحقائق التاريخية؛ وما الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة إلا نتيجة للسياسات التي اعتمدت على هذه المعاهدة لغايات تتعلق بترسيخ وديمومة السلطة الاستبدادية واحتكار الثروات، وإبادة الشعوب الأصلية في المنطقة.

على هذا الأساس توصل المشاركون في أعمال المنتدى إلى مجموعة من التوصيات والمطالب التي من شأنها أن تحل القضية الكردية وأن تصحح مسارات الأمن والسلام الإقليمي:

١- التأكيد على أن معاهدة لوزان لم تحقق السلام والاستقرار الإقليمي مع مرور مائة عام على توقيعها، وعلى الدول الراعية لهذه المعاهدة تصحيح مسارها ومعالجة المشكلات التي نجمت عنها، وإيقاف دعمها لأنظمة الحكم التي تسخّر هذه المعاهدة خدمة لمصالحها الخاصة وتستمد قوة اضطهادها للشعب الكردي من هذه الدول الراعية.

٢-استناداً إلى مواثيق حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، على الدول المؤثرة في السياسة الدولية والتي تؤكد على التزامها بتلك المواثيق الاعتراف بالقضية الكردية وضمان حق الشعب الكردي في الإدارة الذاتية لشؤونه السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في إطار ميثاق وطني مع الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان.

٣-على القوى الكردستانية تنسيق وترسيخ طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتحقيق الحماية الذاتية للشعب الكردي من عمليات الإبادة الممنهجة التي يتعرض لها، وهذا ما يفرض عقد ميثاق وطني خاص بالكرد، تلتزم به جميع الأطراف بغض النظر عن الاختلافات الفكرية السياسية التي يتبعها كل طرف، وهذا ما يفرض عقد مؤتمر وطني كردستاني بأسرع وقت ممكن.

٤- الشعب الكردي شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية، لذا يتحتم على الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان إعادة النظر في سياساتها المتبعة تجاه الكرد، والاعتراف بحق الكرد في الحياة وفي الإدارة الذاتية الديمقراطية أو الفيدرالية الديمقراطية لإدارة شؤونهم في إطار جغرافية الدول التي يتواجدون فيها.

٥- الأمة الديمقراطية كفكر وفلسفة، متجسدة في الإدارة الذاتية، وأثبتت نفسها كحل ممكن لقضية السلام الإقليمي وحماية الثقافات العريقة في المنطقة من التطرف الإرهابي وتحرير الإنسان من قيوده، وذلك من خلال معايشة تجربتها في شمال شرق سوريا في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

٦-التأكيد على ضرورة الاعتراف الدولي بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي تستمد مشروعيتها القانونية والأخلاقية من خلال مؤسساتها الخدمية والسياسية والعسكرية الرديفة وبما ينسجم القانون الدولي العام.

٧- استمرار الهجمات الفاشية على الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة هو استمرار لمعاهدة لوزان التي شرعنت قتل وتشريد الشعب الكردي على يد الدول القومية الأحادية.

٨- توضحَ للمشاركين أن أعداء الشعوب لا يلتزمون بأي قوانين أو معاهدات دولية، لذا طالبوا القوى الدولية بوضع آلية لإرغامهم على الالتزام بهذه القوانين والمعاهدات الدولية.

٩- التأكيد على أن الاعتماد على القوة الذاتية للشعوب هو السبيل الوحيد لتجاوز تداعيات معاهدة لوزان وتجنب معاهدات جديدة جائرة بحق شعب المنطقة.

لذا يطالب المشاركون في المنتدى بوضع المجتمع الدولي بكل هيئاته المعنية أمام مسؤولياته إزاء سياسات التهميش والإنكار والإبادة التي ترتكب بحق الشعوب، كما يطالبون اللجان الحقوقية والجهات ذات الشأن في شمال وشرق سوريا بمتابعة توصيات المنتدى لدى الجهات الدولية المعنية».

مع تحياتنا و احترمنا

المشاركين في منتدى لوزان
الحسكة في ٧ -٧-٢٠٢٣

اليوم الاول من المنتدى

وفي اليوم الاول من المنتدى ألقي المحور الأول من قبل مدير مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية منذر شيار، والذي تطرق إلى اتفاقية لوزان والسياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان والنزعة القومية – التهجير القسري.

وأشار منذر خلال محوره إلى السياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان وأشار :» إن هذه السياسات لم تنشأ من تلقاء نفسها فهي حيكت ضد شعب ذي تاريخ عريق وتعرضت ثقافته للاضطهاد، فانتهجت أربع دول في أجزاء كردستان الأربعة سياسات معينة قذرة، فقد اتبعت هذه الدول أساليب عدة ضد هذا المكون وعلى مدار مئة عام، وأرادت محو هذا المكون عن الوجود وخاصة الدولة التركية التي تعد من أقذر الدول سياسة ضد الكرد».

موضحاً: «عندما ننظر إلى التاريخ يتضح أن هذه القوى نسقت فيما بينها لتصفية الكرد وهذا يدل على اشتراكها فيما بينها لعدم حصول الكرد على حقوقهم مستفيدة من تجارب الدول التي سبقتها في تصفية الكرد، حيث استمدت هذه الدول قوتها من خلال معاهدة لوزان وهي أعطتها الدستور للاستمرار في نهجها القذر وبهذا تأسست الدول على أسس الفكر القومي».

ولفت شيار إلى سياسات التهجير التي اتبعتها تركيا بحق الكرد وأشار:» إن العديد من الكرد لا يتكلمون لغتهم فسياسة التغيير الديمغرافي بدأت في غرب كردستان فقاموا بتهجير الكرد من منازلهم وفرض اللغة التركية على الكرد بالإضافة إلى إهمال المناطق الكردية من الناحية الاقتصادية والبلديات والاهتمام بالمنطقة التركية وتطبيق سياسة تتريك الكرد، فهذه السياسات منذ البداية بدأت في تركيا قبل الدول الأخرى وهناك لعبت تركيا دوراً مهماً وهي من قامت بالتغيير الديمغرافي.

القانون الدولي لم يحمِ الكرد

ومن جانبه تحدث الرئيس المشترك لحزب الحياة الحرة الكردستاني سيامند معيني في محوره عن وضع الحركات الكردية في النصف الثاني من القرن العشرين، وقال: «اتفاقية لوزان هي إبادة القوميات الأخرى والاعتراف بالقوميات الأخرى واتفاقية لوزان أكدت بان الترك وحدهم كمسلمين وغير مسلمين لهم حقوق، فعمل مصطفى كمال أتاتورك على إنكار هوية القوميات الأخرى ورسمت ملامح مئة عام للمنطقة والآن تستمر تركيا في هذه السياسة، فتركيا ارتكبت المجازر في عفرين وفي قنديل فهي تتبع النهج نفسه».

مضيفاً: «إن القانون الدولي لم يحمِ الكرد ونحن اليوم نطالب بهذه الحقوق، و بما أن اتفاقية لوزان كانت اتفاقية دولية واتبتعها عدة تجاوزات بحق الكرد، ولكن إلى الآن هناك صمت دولي حيال هذه الخروقات، فبعد معاهدة لوزان ظهرت عدة انتفاضات ولكن الجميع يتغاضى عن مطالب الكرد ويرون القضية الكردية قضية غير مهمة».

وأشار معيني إلى أن الدولة التركية في كل قراراتها والخطوات التي تخطوها تحاول ارتكاب مجازر إبادة لإنهاء وجود الكرد في المنطقة، ولسد الطريق أمام هذه المعاهدة وجميع المعاهدات المشابهة يجب أن نرتقي بنضالنا إلى القمة لذلك يجب على كل القوى التي تدعو إلى الحرية أن تتوحد و أن يتم إنشاء جميعة مشتركة وموحدة بين جميع أجزاء كردستان لنتمكن من التصدي لمعاهدة لوزان فهذا هو السبيل الوحيد لذلك».

وشدد معيني على ضرورة عقد مؤتمر كردستاني يحمي جميع القوى الكردية ويخدم المصلحة الكردية، كما يتطلب من الأحزاب الكردية توحيد النضال في أجزاء كردستان من أجل ذلك.

ومن جهته تحدث المحاضر في جامعة روج آفا سيبان إسماعيل عن «معاهدة لوزان وتأثيراتها سياسياً، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً على الشعب الكردي»، وقال:» كان لاتفاقية لوزان التي قسمت كردستان إلى أربعة أجزاء تأثيرات سلبية على المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية»، وما يتم ممارسته وتطبيقه حالياً يجعل المسألة الكردية شائكة».

وبيّن إسماعيل، في كلمته التي ألقاها خلال المحور الثالث، أن الجميع متفق على أن الكرد لم يعودوا كما كانوا مسلوبي القوة والإرادة، فهم يملكون الآن قوة ومؤسسة سياسية قوية، بالإضافة إلى ذلك لديهم مشاريع ديمقراطية يمكن من خلالها حل المشاكل العالقة في المنطقة.

ولفت إسماعيل، إلى أن ما يمكن استخلاصه من كافة المداخلات والواقع الذي نمر به، أن الحروب لا يمكن أن تكون حلاً للقضايا العالقة وخاصة الكردية منها، وقال: «للحروب نتائج سلبية كثيرة على الواقع الذي نعيشه، والنهج المتبع كردياً يستطيع إيصاله لمستويات أعلى للحصول على مكتسبات جديدة».

وقال إسماعيل في ختام كلمته: «من هنا ومن خلال هذا المنتدى نؤكد أنه بالسلام وحده يمكن دفع المشاريع الديمقراطية وسد الطريق أمام كافة العوائق التي تلاحق الكرد وقضيتهم العادلة».

قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عقدت بحق الكرد في القرن العشرين

وفي الجلسة الثانية التي كانت تحت عنوان « قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عقدت بحق الكرد في القرن العشرين» والتي أديرت من قبل العضو في مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية، هفال فاطمي، تضمنت محورين أساسيين؛ الأول عن «لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١ « ألقاه الكاتب والباحث في التاريخ فارس عثمان، أما المحور الثاني فأدارته عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف، تحت عنوان « تاريخ معاهدة لوزان،

والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها والقضايا التي أوجدتها».

حيث تحدث الكاتب والباحث في التاريخ فارس عثمان في محوره الذي حمل عنوان « لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١»

وبدأ فارس عثمان في البداية بتعريف معاهدة سيفر التي تشكلت عام ١٩٢٠ واعتبرها نقطة فارقة في التاريخ الكردي إذ اعترفت الدول العظمى «أكثر من ٣٠ دولة» بحق الكرد في الاستقلال وتأسيس دولة كردية مستقلة وقد عزز الإعلان عن الاتفاقية في ٢٠ آب ١٩٢٠ الآمال الكردية بإنشاء دولة كردية على غرار الدول التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى».

كما تطرق فارس عثمان في محوره إلى مؤتمر باريس «مؤتمر الصلح» الذي عقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ والذي استمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠، بالإضافة إلى مواقف بريطانيا وفرنسا و أمريكا و الدولة العثمانية (تركيا حالياً)، وإيران من المؤتمر وتقرباتهم له.

كما لفت عثمان خلال محوره إلى أهم النتائج التي يمكن استخلاصها منه وقال:» إن الدول التي تقتسم كردستان رفضت و ترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية بدون دولة ومحروم من كافة الحقوق، وإن الدول التي تقتسم كردستان ومهما كانت خلافاتها تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية وخير مثال على ذلك اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر، بالإضافة إلى أن التواجد والحضور والمشاركة الكردية في أي محفل أو مؤتمر دولي عامل إيجابي ويساهم مع غيره من العوامل في إدراج القضية الكردية على جدول العمل ، إن غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر يؤدي إلى إهمال القضية الكردية واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز مثل معاهدة لوزان».

مؤكداً على ضرورة قيام الحركة السياسية الكردية وبالتعاون مع النخبة الثقافية الكردية بإجراء تقييم دقيق لكافة التجارب الكردية والتوقف عند الإخفاقات الكردية وأسبابها الموضوعية والذاتية واستخلاص العبر منها».

« مضى مئة عام من لوزان ولكن مر مئة عام من النضال الكردي ومئة عام من الانتفاضات»

من ثم انتقلت الجلسة للمحور الثاني الذي أدير من قبل عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف، وتحدثت عن تاريخ معاهدة لوزان والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها والقضايا التي أوجدتها».

وأشارت فوزة يوسف:» السياسة البريطانية لكي لا تؤدي إلى حلف كمالي – بلشفي ضد الإمبراطورية البريطانية حيث أكدت أن أي نهج معاد لتركيا يمكن أن يؤدي إلى استفحال الشعوب الإسلامية في الهند ومصر والضربات في العالم العربي والمذابح بخصوص المسيحيين والأرمن، ولن يتمكن من استخدام الكمالية كحاجز ضد روسيا البلشفية».

وتطرقت إلى سياسة روسيا البلشفية آنذاك وقالت: كانت مساندة كمال أتاتورك ضد الإنكليز وقول لينين بأن القسطنطينية يجب أن تكون للأتراك مواقف ستالين تجاه سياسة القمع التي انتهجتها الدولة التركية تجاه العصيانات الكردية في الثلاثينيات تعبر عن سياسة البلشفية تجاه الكرد».

مشيرة: «إن فرنسا كانت قلقة بخصوص سياسية بريطانيا بأن تحرمها من حصتها لذلك عملت بشكل دائم على مناهضة الخطط البريطانية بما فيها سياسة بريطانيا تجاه الكرد والشعوب الأخرى من المسيحيين لذلك موقف فرنسا بتهميش الشعوب وما كانوا يسمونهم بالأقليات هو نتيجة عدم توافقها مع بريطانيا على مصالحها وهذا بالنسبة للتوازنات الطولية التي كانت موجودة. أما من الجانب العسكري والتغيرات التي حصلت قبل لوزان ومهدت لها فكانت

بهذا الشكل».

كما أشارت فوزة يوسف إلى وضع الكرد في تلك الحقبة وأشارت :» الانقسام الذي كان موجوداً في الحركة الكردية من أيام السلطان عبدالحميد وهو الصراع بين الألوية الحميدية التي تشكلت من الكرد وبين الأرمن وبعدها تم استخدام هذه الألوية ضد بدرخان بيك ١٨٧٦-١٩٠٩ استمر إلى هذه الفترة. ففي فترة التسعينيات طلب قسم منهم التحرك المشترك مع البرجوازية التركية بشرط التمتع بنفس الحقوق والقسم الآخر طلب الانفصال. وانتهى هذا الاقتسام إلى خسائر استراتيجية بالنسبة لتلك الفترة المصيرية.. خوضهم الحرب إلى جانب مصطفى كمال بشكل فردي وعدم تطبيق دستور تركيا الأساسي عام ١٩٢١ وقانون الحكم الذاتي كان نهاية لطموح الحركة الكردية آنذاك.

كما لفتت فوزة يوسف إلى معاهدة لوزان وقالت : «لم يرد اسم الكرد في معاهدة لوزان، لا في حقوق الأقليات ولا في أي وثيقة رسمية كانت معاهدة اشتملت على ١٤٣ مادة تم تقسيمها إلى عدة أقسام رئيسة منها المضايق التركية والتي تم تعديلها، ولفتت إلى المادة التي تحكي عن حماية الأقليات وأضافت قائلة :» تتعهد الحكومة التركية بضمان الحماية الكاملة والتامة للحياة والحرية لسكان تركيا من غير تمييز بين المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين، ويحق لجميع سكان تركيا أن يمارسوا بحرية، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة ، أي عقيدة أو دين أو معتقد لا يتعارض احترامه مع النظام العام والأخلاق الحميدة».

مختتمة بالقول: « لقد سميت معاهدة لوزان بمعاهدة السلام ولكن في حقيقة الأمر كانت معاهدة ولكنها كانت معاهدة حرب، فما الفرق بين لوزان ومؤتمر جنيف، ومهما استمر لوزان فإن الكرد لن يستسلموا فمئة عام كان من النضال ومئة العام من الانتفاضات، وهناك مسؤوليات تاريخية تقع على عاتقنا وعلينا استخلاص العبر من أحداث التاريخ، ويجب استخلاص العبر من معاهدة لوزان وتحديد قدرنا بأنفسنا».

وانتقلت الندوة إلى المداخلات حيث ركزت المداخلات على أن لوزان كانت فرصة لتركيا لتقوية هيمنة دولتها وأن الكرد يستطيعون إحياء تاريخهم وهذا يقع على عاتق الجميع ولإظهار الشكل الصحيح للتاريخ وكسر القيود التي وضعها المحتلون، بالإضافة إلى قراءة جيدة للتاريخ كون التاريخ لا يعيد نفسه ولكن الأحداث تتكرر، وأن المكونات كالأرمن والآشور وغيرهم كانوا ضحية لمعاهدة لوزان.

كما كانت مداخلة للباحث المصري إلهامي مليجي من القاهرة عبر تطبيق الزوم حيث عبر عن حبه للشعب الكردي ودعا الكرد للاستفادة من تجاربهم وأن لا يثقوا بالدول الخارجية ويعتمدوا على أنفسهم.

ومن المزمع أن تنتقل أعمال المنتدى إلى الجلسة الثالثة والأخيرة لليوم، والتي ستكون تحت عنوان «معاهدة لوزان وتداعياتها على الشعب الكردي».

برقية الرئيس بافل في مئوية معاهدة لوزان

هذا وبعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ببرقية الى مؤتمر لوزان المنعقد في غربي كوردستان، مؤكدا ضرورة أخذ الدروس من التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، لأنه لايمكن ضمان المستقبل إلا بالوحدة والأخوة.وفيما يأتي نص برقية الرئيس بافل جلال طالباني:

أيها المواطنون الأعزاء

أحييكم بتحية كوردية

قبل ١٠٠ عام، وبدون حضور الكورد وحتى أخذ رأيهم، تم التوقيع على معاهدة لوزان ضد الشعب الكوردي، والتي كانت بداية لإجهاض الحلم العتيد للشعب الكوردي وتقسيم أرضنا على أربعة أجزاء.

جاهد الشعب الكوردي على مر التاريخ لتحقيق الأخوة بين الشعوب والتعايش المشترك، ولكننا للأسف، كنا دوما ضحية لظلم واستبداد الدول الأخرى. حيث مورس بحقنا شتى أنواع العنف، فضلا عن محاولة طمس لغتنا وهويتنا، ولكن كل ذلك لم يتمكن من محونا، بل صرنا أكثر قوة بالثورات والنضال المستمر لشعبنا في سبيل المجد والشموخ، وبقينا واقفين مثل جبالنا الشماء.

والآن بعد مرور ١٠٠ عام على توقيع هذه المعاهدة وجميع التضحيات التي قدمناها على مر التاريخ، علينا الاعتبار من دروس التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، المستقبل الذي لايمكننا ضمانه إلا بالوحدة والتآلف والأخوة، وأن نناضل معا من أجل كوردستان الكبرى وحماية هويتنا، ونسخر خلافاتنا في خدمة الأهداف السامية، وهذا هو السبيل الأوحد لكي نوصل صوتنا الى العالم وندافع عن أنفسنا كأمة حية وصاحبة حق.

أهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني واضحة وهي امتداد للسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال، والمتمثلة في دعم الكورد ومساندة نضاله السياسي والمدني، تلك السياسة التي تهدف الى شموخ الشعب الكوردي وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وبهذا الخصوص أتوجه الى القوى والأحزاب السياسية الكوردستانية كافة، وأقول لهم: صحيح أن هناك اختلافات كثيرة بيننا، إلا أن لغتنا وترابنا المشتركين هما العامل الذي يوحدنا جميعا وعلينا الحفاظ عليه.

ونقول لدول العالم كافة ودول الجوار خاصة، أن الحروب والصراعات ليست خيارنا ونرفضها جملة وتفصيلا، بل نرغب في أن نطور علاقاتنا في إطار حماية المصالح العليا ونكون في جيرة حسنة، ولكننا لن نساوم على حقوقنا المشروعة وندافع عنها بشتى السبل. كما ينبغي ألا ننسى أن الرئيس مام جلال كان يقول دوما: لن يتحقق السلام الدائم في الشرق ما لم يتم حل القضية الكوردية في المنطقة.

أرجو لكم النجاح، ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

قائد «قسد» يدعو لإعادة تفعيل الحوار بين الأحزاب الكردية في سوريا

الى ذلك دعا القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» مظلوم عبدي، يوم الخميس ٦ تموز/يوليو، إلى إعادة تفعيل الحوار الكردي – الكردي بين الأحزاب السياسية الكردية في سوريا.

وجاء حديث «عبدي» خلال كلمة له في منتدى نظمه «مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية» حول مئوية «اتفاقية لوزان»، في الحسكة شمالي سوريا، يوم الخميس.

وأضاف أنه «يجب حماية مكتسبات الكرد في إقليم كردستان العراق وروج آفا (شمال وشرق سوريا) كي لا تتكرر لوزان ثانية»، داعياً إلى عقد مؤتمر كردستاني بلا أي شروط وتوحيد الخطاب الكردي أمام المجتمع الدولي، لأن الشرق الأوسط يشهد تغييرات وهناك فرصة حقيقية للكرد من أجل الحصول على حقوقهم، وفقاً لكلمة «عبدي».

وأكد على الدعوة بتفعيل الحوار مجدداً بين الأحزاب الكردية في سوريا، وقال: «مستعدون لاستكمال عملية الحوار والوساطة والقيام بواجبنا الوطني في هذا الصدد».

و رحّب عبدي بالحضور والمشاركين ومركز روجافا للدراسات الاستراتيجية، ثم تحدّث عبدي عن صحوة كردية ثورية تشهدها المرحلة الحالية، كما أشار عبدي بأنّ جميع المعاهدات وقفت عاجزة عن القضاء على الشعب الكردي وكسر عزيمته، كما استعرض الركائز التي انطلقت على أساسها ثورة روجافا، ممّا أدى إلى فشل جميع مخطّطات الأعداء، كما أشار الجنرال عبدي إلى أنّهم مستعدّون لأية خطوة أو مشروع يهدف لخدمة الشعب الكردي دون قيد أو شرط وهذا هو مشروع قسد، وقال عبدي: مازلنا نسعى لإحياء حوار كردي كردي، ونتمنى إزالة العوائق أمام هذا الحوار، والثورة مستمرة بتكاتفنا.

وأخيرا قال عبدي: نسعى إلى إحياء مشروع مؤتمر قومي كردستاني لتوحيد الشعب الكردي، وتجاوز التشتّت والتشرذم.

شاناز إبراهيم: اين الحس القومي؟

من جهتها كتبت السيدة شاناز ابراهيم احمد مقالة اكدت فيها: «هناك اصوات تشير الى ان الحس القومي الكوردي تسير باتجاه الضعف والغروب، ونحن نسأل هل الحس القومي ضعف حقيقة قي قلوب جماهير الشعب.؟ ام ان سياسة وافعال بعض الحكام الحاليين الذين يعملون على الحفاظ على مصالحهم الذاتية ادت الى اضعاف الحس القومي وبعدها تلقون العيوب على الاخرين».

وتقول شاناز ابراهيم احمد: « كيف نفقد الحس القومي وقد قدمنا الشهداء في كافة انحاء كوردستان، وعند حدوث كارثة على اي منطقة او جزء في كوردستان تقوم الجماهير بمساعدة اخوانهم منطلقين من حسهم القومي المقدس، وتجمع الحاجيات والمعونات لضحايا الارهاب والغدر، بل يقدمون حاجباتهم الضرورية الى المحتاجين والمتضررين الذين يواجهون المآسي وهذا ما يدل على سلامة الحس القومي لدى الشعب، حيث ان السلطة هي نفسها تضعف يوما بعد يوم ولاتحس بالمسؤولية الوطنية القومية.

وترى شاناز ابراهيم احمد خلال مقالتها: «ان حكومة اقليم كوردستان وبسبب المسؤولية التاريخية على عاتقها كان الأولى بها ان تعقد مؤتمرا في اربيل بمناسبة مئوية اتفاقية لوزان وليس انشغالها باجتماعات ومؤتمرات لا قيمة لها» وتقول: «أليس من الغريب بدلا من ان تهتم حكومة الاقليم بالمسائل التاريخية والقومية، تقوم بمنع الضيوف من السفر عبر اقليم كوردستان الى قامشلو لحضور مؤتمر حول لوزان؟ ام ان الحكومة سلمت حتى ملف كورديتنا الى الشركات والقطاع الخاص او سلمته الى هذا وذاك».

وفي جانب آخر من مقالها تقول الكاتبة: «في الوقت الذي يسلط العالم الضوء على قاشملو لبحث القضية الكوردية وعرض مآسي الكورد للرأي العالمي، تغلق حكومة الاقليم معبر سميلكا بوجه الضيوف الذين يريدون السفر الى مؤتمر قامشلو عن مئوية لوزان».

وتقول شاناز ابراهيم احمد في ختام مقالتها: «من المهين ان لاتتمكن حكومة الاقليم من ارسال المعونة الى روجافا ولا تتجرأ ان تسمح للضيوف من العبور عبر ارض كوردستان وهي حاكمها ولاتقدم التسهيلات لاخوانها في الجانب الاخر من الحدود وهم من ابناء جلدتها، ومن المعيب ان تخلق الحكومة جوا غير ملائم كي يلجأ اصحاب اللملف القومي الكوردي الحقيقيون الى اطراف ومجاميع اخرى لابقاء قضيتنا والحس القومي حيا».

الباحث فارس عثمان:

الكرد بين سيفر و لوزان

*مدارات كردية

إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ واستسلامها في مودرس ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، دعت الصحف والجمعيات الكردية إلى استقلال كردستان، وتأسيس دولة كردية، وقد ساعد على ذلك استقلال البلاد العربية بعد حركة « ثورة » الشريف حسين، ووعود الحلفاء خاصة بريطانيا التي طالبت: « بتحرير الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ووصول الضابط الإنكليزي نوئيل إلى كردستان، والاتصال بالزعماء ورؤساء العشائر الكردية. لمعرفة موقفهم من : العرض البريطاني « بفصل كردستان عن تركيا الذي كان يردد وبحماس: ((بأن على الكرد الاعتماد على

وعود بريطانيا العظمى)) وقد عزز ذلك الدعوة لعقد مؤتمر للسلام ((مؤتمر الصلح)) لإعادة تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بشكل خاص.

مؤتمر الصلح:

انعقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية ، في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ واستمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠،وقد ساد المؤتمر جو من التنافس الاستعماري بين الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لتقسيم ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، وجاءت معظم قرارات المؤتمر لصالح كل من بريطانيا وفرنسا، وحاول الكرد تحقيق أمانيهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، من خلال هذا المؤتمر، معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها)).

الوفد الكردي في مؤتمر الصلح:

شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا[١]، الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل جمعية تعالي وترقي كردستان، وحزب استقلال الكرد، والجمعية الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي، لتمثيل الكرد في المؤتمر وضم الوفد فخري عادل بك، وعادل بك المارديني، وصالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، وغالب علي بك سكرتير شريف باشا، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى باريس للالتحاق بشريف باشا، إلا أن الإنكليز حالوا دون وصوله.

ولعب الوفد الكردي رغم صغر حجمه، دورا بارزا في المؤتمر، رغم العراقيل التي وضعت أمامه من قبل تركيا التي سعت لمنع مشاركة الكرد في المؤتمر، كذلك لم ترتاح بريطانيا وفرنسا، لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنها ارادت الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحها الخاصة .وقد أتصل شريف باشا بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر , لشرح القضية الكردية. خاصة ممثل بريطانيا وعرض عليه((وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني)).ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين أحدهما برئاسة اواديس اوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية

وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في ٢٩ ك ٢ عام ١٩١٩ من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل ((أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا و كردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الامبراطورية التركية فصلاً تاما))، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان، بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران .

موقف بريطانيا:

كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماماً بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، التي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا:

اهتمت فرنسا بكردستان، لأن السياسة الفرنسية كانت ترتكز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة « سوريا ولبنان ». وكان النفوذ الفرنسي واضحا في كردستان من خلال البعثات التبشيرية، والمدارس الفرنسية، والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة:

رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الدولة العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة ولسون . دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

وحاول وفد الدولة العثمانية التي استسلمت بموجب هدنة مودرس ١٩١٨ برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني منع مناقشة القضية الكردية، وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر

ولتفويت الفرصة على الوفد التركي نسق شريف باشا الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، واصدرا بيانا مشتركا كان له صدى إيجابي في المؤتمر، جاء فيه :

بيان مشترك

((...إننا بالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين)).“

التوقيع “

بوغوص نوبار رئيس الوفد الأرمني .

شريف باشا رئيس الوفد الكردي

وجهة النظر الكردية:

ورداً على تقسم كردستان أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في ٢٢ آذار من عام ١٩١٩ وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي إلى مؤتمر باريس، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في ١٤ صفحة.وتضمنت ((المطالب المشروعة للأمة الكردية))، وطالب بتأسيس دولة كردية مستقلة، وفق مبادئ ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها))، وفي المذكرة معلومات عن الكرد ومناطق سكناهم، ووضعهم، ونضالهم، ومطاليبهم. وعلاقتهم مع الأرمن. مرفقة بخارطة لكردستان ضمت كردستان تركيا، و جزءً كبيرا من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في ١آذار ١٩٢٠، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية. بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة « كردستان .

وردا على موقف رئيس الوفد التركي الداماد فريد باشا الذي حاول الإيقاع بين الكرد والأرمن، والحديث عن الخلافات الكبيرة بين الأرمن والكرد، والدعوة إلى الحفاظ على الممتلكات العثمانية في قارة آسيا ضمن حدود الدولة التركية، وعلى الروابط والعلاقات الأخوية بين كافة المكونات والقوميات وخاصة الدين الإسلامي.

وجه رئيس الوفد الكردي ورئيس الوفد الأرمني الموحد رسالة مشتركة إلى رئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو بوصفه رئيساً لمؤتمر الصلح تضمنت:

باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩
سيادة الرئيس:

يسعدنا أن نسلمكم طياً نسخة من كتاب معنون إلى مؤتمر السلام الموقع من قبلنا ممثلي الوفد الأرمني الموحد والوفد الكردي في مؤتمر السلام .

إن سيادتكم يرى أنه على النقيض من تأكيدات خصومنا الذين يزعمون أن الأرمن والكرد لا يستطيعون العيش بسلام، فإننا عقدنا اتفاق صلح، على ضوء تحقيق أهدافنا القومية التي هي مقياس للمستقبل، فنرجو قبول .. مع احترامنا الفائق " التوقيع ".

.رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام ..
شريف باشا

رئيس الوفد الوطني الأرمني .
بوغوص نوبار

نص الاتفاق:

*الوفد الكـردي الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس

*الوفد الأرمني الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس

*باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩

سيادة الرئيس:

نحن الموقعين أدناه، الممثلين للشعبين الأرمني والكردي، لنا الشرف أن نبلغ مؤتمر السلام، فشعبانا لهما نفس

المصالح، ويرميان إلى نفس الأهداف، ويدركان حريتهما واستقلالهما وبالأخص للأرمن وانعتاقهم من السيطرة القاسية للحكومة العثمانية، أي تحررهم من نير الاتحاد والترقي. ونحن موحدون جميعاً في الطلب من مؤتمر السلام أن يقرر استناداً على قاعدة مبادئ القوميات خلق أرمينيا موحدة مستقلة وكردستان مستقلة مع المساعدة من إحدى الدول العظمى .

.عن كردستان شريف باشا رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام

. اوهانيسيان الرئيس المؤقت لوفد الجمهورية الأرمنية.

.بوغوص نوبار رئيس الوفد الوطني الأرمني

وقد حاول الرئيس الامريكي ولسون من خلال جلسات المؤتمر تقليص النفوذ البريطاني – الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، بطرح فكرة الانتداب، للشعوب والمناطق التي يتم فصلها عن الامبراطورية العثمانية. إلا أن انسحاب الوفد الأمريكي من المؤتمر، وتشابك مصالح بريطانيا وفرنسا، أديا إلى الإسراع بالبحث عن تفاهمات واتفاقيات لتقاسم التركة العثمانية « الغنية »، ورفضت بريطانيا عرضاً فرنسياً بتقسيم كردستان بين فرنسا وبريطانيا، واقترحت بريطانيا:

- ❋رفض الانتداب البريطاني، أو البريطاني – الفرنسي على كردستان
- ❋رفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت إسمية
- ❋ربط قضية استقلال كردستان بتشكيل الدولة الأرمنية.
- ❋يترك للكرد تشكيل دولة واحدة، أو مناطق متعددة.
- ❋حماية الكرد ضد اعتداء الترك. إن أمكن.
- ❋تقوم فرنسا وبريطانيا بمنع المشاكل الحدودية في المناطق الكردية.

وقد توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق أولي على تقاسم التركة العثمانية في مؤتمر سان ريمو في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بالاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والتمهيد لاتفاقية سيفر.

معاهدة سيفر ١٠ آب ١٩٢٠

تتألف من ١٣ باباً و٤٣٣ بنداً، أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس. وقد جاءت وفق مصالح الدول الاستعمارية ولا سيما إنكلترا و فرنسا .

وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سيفر نسبة إلى مدينة سيفر الفرنسية القريبة من باريس، وتم التوقيع عليها في ((١٠ آب ١٩٢٠ بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى)) .

احتلت القضية الكردية مكاناً بارزاً في معاهدة سيفر اذ خصص القسم الثالث من الباب الثالث من المعاهدة لمعالجة المسألة الكردية وحمل هذا القسم عنوان ((كردستان)) ويتألف من المواد ٦٤،٦٣،٦٢ التي هدفت إلى انشاء دولة كردية مستقلة في تركيا، يمكن أن ينضم إليها كرد كردستان العراق « ولاية الموصل » اذا ارادوا ذلك .كما تطرقت المعاهدة إلى القضية الكردية أكثر من مرة خلال مناقشة المسألة الأرمنية ومسألة الأقليات داخل تركيا. كالفصل الرابع الذي هدف إلى حماية الاقليات.

والفصل السادس الذي حمل عنوان((أرمينيا))، والفصل السابع الذي حمل عنوان ((سوريا، ميزوبوتاميا، فلسطين)) وتضمنت البنود الخاصة بالكرد ما يلي:

البند ٦٢:

تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية و الفرنسية والايطالية مركزها اسطنبول , خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة , بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الكرد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا , كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميزوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في "٣,٢,١١" من البند السابع و العشرين من المعاهد ، وفي حالة حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما،يعرض الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية ويجب أن تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الآشوريين – الكلدان وغيرهم من الأقليات العنصرية أو الدينية الداخلة في هذه المناطق.ومن أجل هذا الغرض تقوم لجنة مؤلفة من ممثلين ((بريطاني و فرنسي و ايطالي و إيراني و كردي)) بزيارة الأماكن لدراسة التغيرات التي يجب اجراؤها، عند الحاجة في الحدود التركية حيثما تلتقي بالحدود الإيرانية، ولتقريرها، بحكم قرارات هذه المعاهدة .

البند ٦٣ :

تتعهد الحكومة التركية من الآن بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢ والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغها بها .

البند ٦٤ :

اذا راجع الكرد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند ٦٢، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، مبينين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا .واذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال واذا أوصى – المجلس- بمنحهم إياه، فإن تركيا تتعهد من الآن أن تراعي تلك الوصية، فتتخلى عن كل مالها من حقوق وحجج قانونية في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة و تركيا.وإذا وقع مثل هذا التخلي، وفي الوقت الذي يحدث فيه، فان الدول الحليفة الرئيسة لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى هذه الدولة الكردية المستقلة.

رغم هذه الوعود بضمان حقوق الكرد حتى الاستقلال، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الحلفاء لم يكونوا جادين في تنفيذ بنود المعاهدة بالقوة، إذ لم تصادق عليها من بين جميع الدول الموقعة عليها سوى ايطاليا، نتيجة تغير موازين القوى وتعزيز موقع الكماليين في أنقرة الذين لم يعترفوا بحكومة فريد باشا التي وقعت على معاهدة سيفر، وخارجياً بفضل إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي, وإبرام معاهدة موسكو « معاهدة الأخوة والصداقة » مع روسيا الاتحادية في ١٦/٣/١٩٢١، التي تضمنت التعاون المشترك بين البلدين، وتقديم الدعم المادي والعسكري لتركيا، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين واقتسام بعض الأراضي.وأدت إلى تغيير موقف الدول الغربية من تركيا

على الصعيد الكردي :

عززت اتفاقية سيفر الآمال بإنشاء دولة كردية مستقلة، وعندما تأكد لهم أن حكومة كمال اتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد اي حق من حقوقهم ((حتى الحكم الذاتي)) تحرك الزعماء الكرد لتنفيذ ذلك. وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبد القادر النهري وعبد الرحمن حكاري و يوسف زيا بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر على أرض الواقع. وأرسلت جمعية انبعاث كردستان عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم ارسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: ((ديار بكر، العزيز، وان، بتليس)) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح.وسعت حكومة أنقرة لـ شق الصف الكردي والادعاء بأن الحكومة تدرس مطالب الكرد، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد. ردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام ١٩٢١ شملت مناطق واسعة من كردستان، تم اخمادها بوحشية.

مؤتمر لندن: ٢١- ٢ ولغاية ١٤ – ٣ عام ١٩٢١

عقد في العاصمة البريطانية بين الحلفاء وتركيا « بمشاركة وفد تركي موحد برئاسة أول وزير خارجية تركي بكر سامي بك وفي ٢٦ شباط ١٩٢١ جرى بحث المسالة الكردية بصورة خاصة ومنفردة، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها ((تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا)).

إذ أخذت فرنسا بمغازلة كمال اتاتورك الذي حسن وضعه الداخلي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي، والانتصارات المتتالية على القوات اليونانية.

وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة انقرة ثابتة على موقفها ألمحت إلى أنها على ((الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر)) دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية: ((منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة)).فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي: ((((بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للكرد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة)).

وعلى هامش المؤتمر وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢١.

وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على « ولاية الموصل » تحسنت العلاقات البريطانية – التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية: ((أن ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية)).

هكذا كان مؤتمر لندن أكثر من خطوة إلى الوراء بالنسبة للقضية الكردية، وتكريس لتجزئة كردستان، تخلت فيه بريطانيا عن كردستان لأنقرة عدا كردستان الجنوبية التي تقع ضمن ولاية موصل.

مؤتمر لوزان:

تمت الدعوة لعقد مؤتمر لوزان بسويسرا في ٢٠ ت٢ من عام ١٩٢٢ الذي استمر لثمانية أشهر، مع انقطاعات بلغت حوالي ٣ أشهر، كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا، التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد

مفاوضات شاقة وطويلة تم تسوية الخلافات بين بريطانيا، فرنسا، تركيا، وقد تراس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي، ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر لوحت « بريطانيا وفرنسا » إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتمائها في أحضان الاتحاد السوفياتي، الذي يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية ، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة أنقرة التي انفردت بالحكم في تركيا، بإلغاء السلطنة وحكومة الباب العالي، ونقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في ١٩٢٣.

ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، فقد تجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استُخدِمَ اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة الـ ١٤٣ « معاهدة لوزان » التي تم التوقيع عليها في المدينة السويسرية الهادئة، التي كانت أروقة فنادقها ومكاتبها المغلقة شاهدةً على تحطم أماني الشعب كخزف مدينة سيفر

وفي الختام

ونحن على أعتاب مؤتمر جنيف ٣، ونحن نتطلع لحل الأزمة السورية، ومن بينها القضية الكردية في سوريا.لا بد من نستخلص بعض النتائج من هذا البحث:

*ان الدول التي تقتسم كردستان رفضت وترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية . بدون دولة .

*ان الدول التي تقتسم كردستان ومهما كانت خلافاتها، تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية، وخير مثال اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر. برفض إدراج القضية الكردية على جدول عمل المؤتمر

*التواجد والحضور و المشاركة الكردية في اي محفل ومؤتمر دولي عامل إيجابي، ويساهم مع غيره من العوامل في ادراج القضية الكردية على جدول العمل مثال « معاهدة سيفر ».

*ان غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر، يؤدي إلى إهمال القضية الكردية، واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز. مثال « لوزان »

*ان الدول العظمى في الغرب والشرق يهمها مصالحها، ومصالحها فقط .لذلك تستخدم قضايا الشعوب كمطايا لتحقيق مصالحها بعيدا عن القيم الأخلاقية، والقوانين الدولية.

معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط

المركز الكردي للدراسات

إعداد: وليدة حسن

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أبرمت معاهدة لوزان عام 1923 بين تركيا ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب، وقُسمت بموجبها رسميا السلطنة العثمانية، وأُسست الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك.

لقد كانت السلطنة العثمانية آخر ممثل كبير للهيمنة والنفوذ الإسلامي. وقد انهارت بعد ستة قرون حافلة بالحروب الضارية ضد الهيمنة البيزنطية أولا، ثم ضد الهيمنة الأوروبية الصليبية التي تزعمتها أسرة "هابسبورغ" النمساوية، إضافة إلى مواجهتها توسع روسيا القيصرية من الشمال نحو الجنوب، وأخيراً تصديها للهيمنة الإنجليزية. وكانت السلطنة العثمانية ستتفكك حتى في حال انتصر الألمان حليفهم في الحرب.

تركيا الحديثة أو الوريثة للتركة العثمانية، لعبت دورا محوريا ومهما في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنظام العالمي المهيمن، وقد أُوكل لها مهمة "الشرطي" الذي يضبط ويراقب المنطقة. إحدى الركائز المهمة لتأسيس الجمهورية التركية، هي الاستناد إلى تحالف القومية اليهودية - الصهيونية مع البرجوازية التركية، والعمل كذراع ضاربة ضد الشيوعيين والإسلاميين القوميين والكرد.

يمكن من خلال النظر إلى الاتفاقات الدولية، رؤية المهمة الموكلة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك القيود المفروضة عليها أيضا للحد من النزعة التوسعية؛ وإمكانية الخروج عن الدور المنوط بها والمحدد لها. ورغم ذلك، لم تستطع تركيا بجغرافيتها الحالية أن تتحول إلى نموذج متقدم في المنطقة رغم تحقيقها تقدما نسبيا مقارنة بدول الشرق الأوسط، وهي لا تزال تعيش مخاض الانتقال من النظام السياسي المفروض عليها وغير المنسجم مع واقعها الاجتماعي، كما الأنظمة الأخرى في دول المنطقة، حيث إن داء "الدولة القومية" واحد، ولم تستطع الأنظمة الحاكمة تجاوزه، بل إنها تتشبث به.

من خلال هذه الدراسة، سنعرض جوانب اتفاقية لوزان والاتفاقيات السابقة وتأثيرها على تركيا والكرد، وما هو الدور المنوط بتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

مؤتمر السلام في باريس

حاول الكرد من خلال هذا المؤتمر تحقيق آمالهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسون، التي تمثلت في **(ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي)**. وقد شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل (جمعية تعالي وترقي كردستان، حزب استقلال الكرد، الجمعية الكردية والحزب الديمقراطي الكردي) لتمثيل الكرد في المؤتمر. وقد ضم الوفد كلا من (فخري عادل بك، عادل بك الماريديني، صالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، غالب علي بك سكرتير شريف باشا)، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى "باريس" للالتحاق بـ"شريف باشا"، إلا أن الإنجليز حالوا دون وصوله، فتركيا من جانب وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر، لم يكن لديهم ارتياح لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنهم أرادوا الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحهم الخاصة.

قام شريف باشا، وهو **(محمد شريف بن سعيد باشا بن حسين باشا الخندان، من عائلة بابان الكردية المشهورة التي تسلمت الكثير من الوظائف العليا في الدولة العثمانية، فكان والده وزيرا للخارجية ثم رئيسا لمجلس شورى الدولة. عين عام 1898 وزيرا مفوضا للدولة العثمانية في ستوكهولم وظل في منصبه حتى إعلان الدستور العثماني 1908، عاد إلى تركيا وانخرط في صفوف الحركة الكردية وساهم في تأسيس جمعية تعالي وترقي كردستان مع أمين عالي بدرخان)**، بالاتصال بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر (27 دولة)، لشرح القضية الكردية -وبشكل خاص ممثل بريطانيا- وعرض عليه وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني. ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين، أحدهما برئاسة أوديس أوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمينية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمينية في الأراضي التركية. وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في 29 يناير/كانون الثاني عام 1919 من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل (أرمينيا وسوريا وما وراء النهرين وكردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الإمبراطورية التركية فصلاً تاما)، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران.

مواقف الدول من الكرد

موقف بريطانيا: كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماما بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، الذي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

موقف فرنسا: اهتمت فرنسا بكردستان لأن السياسة الفرنسية كانت ترتكز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة (سوريا ولبنان). وكان النفوذ الفرنسي واضحا في كردستان من خلال البعثات التبشيرية والمدارس الفرنسية والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة: رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الإمبراطورية العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان، إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة "ولسون"، دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

موقف الدولة العثمانية والمملكة الإيرانية: حاول وفد الدولة العثمانية، التي استسلمت بموجب هدنة مودرس 1918، برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني، منع مناقشة القضية الكردية وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر.

ولكي يحبط شريف باشا جهود الوفد التركي، نسق الجهود مع الوفد الأرميني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، وأصدرا بيانا مشتركا، جاء فيه:

(إننا بالاتفاق التام معا، نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام على احترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين).

وردا على تقسم كردستان، أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر، رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في 22 مارس/آذار من عام 1919، وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في 14 صفحة، وتضمنت (المطالبة بتأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها)، وفيها أيضا معلومات عن الكرد ومناطق سكنهم ووضعهم وكفاحهم ومطالبهم، وكذلك علاقتهم مع الأرمن، وأرفق بها خريطة كردستان ضمت كردستان تركيا وجزءًا كبيرا من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في 1 مارس/آذار 1920، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية، بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة.

وفي 21 يناير/كانون الثاني عام 1920، انتهى المؤتمر وأعلن عن خمس معاهدات سلام رئيسية مع افتتاح الجمعية العامة لعصبة الأمم، وهذه المعاهدات هي:

- معاهدة فرساي 28 يونيو/حزيران 1919 مع ألمانيا.
- معاهدة سان جيرمان 10 سبتمبر/أيلول 1919 مع النمسا.

- معاهدة نويي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1919 مع بلغاريا.
- معاهدة تريانون 4 يونيو/حزيران 1920 مع المجر.
- معاهدة سيفر 10 أغسطس/آب 1920 مع الدولة العثمانية؛ واستبدلت لاحقاً بمعاهدة لوزان 24 يوليو/تموز 1923 مع الجمهورية التركية.

معاهدة سيفر:

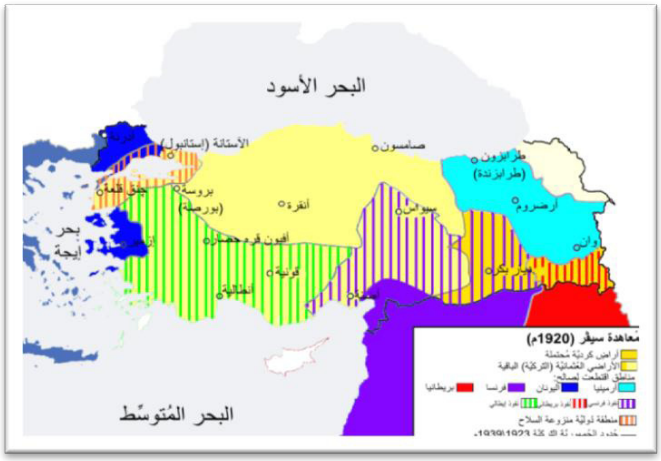

في 10 أغسطس/آب عام 1920، قبلت تركيا العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، بمعاهدة "سيفر" بين السلطنة العثمانية وقوات الحلفاء، ولم تكن روسيا من المشاركين فيها، لأنها تفاوضت على معاهدة بريست ليتوفسك مع السلطنة العثمانية عام 1918. وفي تلك المعاهدة، وبناء على إصرار طلعت باشا "الصدر الأعظم"، استعادت السلطنة العثمانية الأراضي التي كانت روسيا استولت عليها في الحرب الروسية التركية خلال عام 1877-1878، وتحديدا في (أردخان وقارس وباتومي).

معاهدة سيفر، التي تتألف من 13 بابا و433 بندا، وأعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس، لم تطبق بشكل فعلي على أرض الواقع، فقد رفضت حكومة "أتاتورك" قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، وأصرت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد. وقد نصت معاهدة سيفر على:

- منح تراقيا (تراقيا؛ هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، بحر إيجة وبحر مرمرة)، والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق منزوعة السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.
- تحصل كردستان على الاستقلال حسب البنود 62 و63 و64.

نص المواد التي أشارت إلى قيام دولة كردية:

المادة 62: على اللجنة التي تتخذ من إسطنبول مقرا، والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي سيتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة 27 من الفصل الثاني /2/ و/3/ وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع، فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأشوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكرد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

المادة 63: توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة 62 خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة.

المادة 64: إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة 62 خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال؛ يوصي بمنحه لهم عندئذ وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات، وإن تفاصيل هذه التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً، فلن يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للكرد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت تقع حتى الآن ضمن ولاية الموصل.

إن معاهدة سيفر تعد وثيقة مميزة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل للمشكلة الكردية في بعض أجزاء كردستان؛ من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال. ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي.

الالتفاف على معاهدة سيفر:

لم ترق المعاهدة للأتراك وقاموا بالالتفاف عليها، فقد وصفها كمال أتاتورك بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا، وقاد حربا ضد الحلفاء سميت بحرب التحرير. خلال معارك التحرير، وتحديدا في ربيع عام 1920، أسس مصطفى كمال المجلس الوطني الكبير في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير، ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام 1921 أصدر المجلس المذكور القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام 1922، وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة. في يوليو/تموز عام 1923، وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة "لوزان" التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل "أنقرة" عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول. كما تراجع الغرب عن وعوده للكرد في معاهدة "سيفر" وتناسوهم في معاهدة لوزان التي جاءت لصالح ما أرادته تركيا الكمالية. السبب وراء ذلك يعود إلى خوف الدول الأوروبية،

وبالأخص بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي الصراع لصالح نفوذهم في المنطقة، لذلك قرر الحلفاء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في 25 يناير/كانون الثاني عام 1921، توجيه الدعوة إلى وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي دلّ على اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا.

مؤتمر لندن: عقد مؤتمر بلندن في 26 فبراير/شباط 1921 بين الحلفاء وتركيا لبحث المشاكل العالقة، ومن ضمنها المشكلة الكردية، حيث اعتزم الحلفاء إعطاء تنازلات مهمة في هذه القضية لكن الحكومة التركية أصرت على أن المسألة داخلية يمكن حلها داخلياً، لا سيما وأن الكرد لهم الرغبة في العيش مع إخوانهم الأتراك حسب ما زعمت آنذاك، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا. وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة أنقرة ثابتة على موقفها، ألمحت إلى أنها على الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة، فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للأكراد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة. وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على "ولاية الموصل" تحسنت العلاقات البريطانية – التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية أن "ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية".

تخلت بريطانيا في هذا المؤتمر عن كردستان لأنقرة، عدا جنوب كردستان التي تقع ضمن ولاية الموصل. وعلى هامش المؤتمر، وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا 1921.

معاهدة لوزان الثانية:

معاهدة لوزان الثانية؛ وصفت بالثانية تمييزا لها عن اتفاقية لوزان الأولى (معاهدة أوشي) الموقعة في 18 أكتوبر/تشرين الأول عام 1912 بين إيطاليا والدولة العثمانية، والتي قضت بانسحاب الأخيرة من ليبيا لصالح إيطاليا.

كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد مفاوضات طويلة، تم تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، وقد ترأس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي. ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر، لوحت بريطانيا وفرنسا إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتمائها في أحضان الاتحاد السوفييتي، الذي بات يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة "أنقرة" التي انفردت بالحكم في تركيا بإلغاء السلطنة ونقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في 1923. وبذلك ظهرت تركيا كدولة فتية قوية لأول مرة بعد قرنين، وعقدت مباحثات

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام 1922 وبداية العام 1923، والفترة الثانية استمرت ما بين ربيع وصيف عام 1923.

نصت معاهدة لوزان الثانية على نقاط من بينها:

- إلغاء الخلافة ومصادرة أموال الخليفة.
- نفي الخليفة وأسرته إلى خارج تركيا.
- إعلان علمانية الدولة التركية.
- منع تركيا من التنقيب عن النفط.
- جعل مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة مرورا إلى البحر الأبيض المتوسط ممرا دوليا لا يحق لتركيا تحصيل الرسوم من السفن والبواخر التي تعبره.

كما نصت المعاهدة على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، دون أن ترد أي إشارة للكرد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر. واعتبر الكرد هذه المعاهدة ضربة محطمة لآمالهم بالاستقلال، كما أنها كانت بمثابة تآمر بريطاني ضد الحقوق الكردية التي تخلت عن الكرد مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق. بذلك، قسم الكرد بين أربعة كيانات أنشات بعيد الحرب العالمية الأولى، ولا تزال القضية الكردية مستمرة إلى الآن.

وعندما تأكد للكرد أن حكومة كمال أتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد أي حق من حقوقهم -حتى الحكم الذاتي- تحرك الزعماء الكرد، وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبدالقادر النهري وعبدالرحمن حكاري و يوسف زيا، بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة "سيفر" على أرض الواقع. وأرسلت جمعية "انبعاث كردستان" عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم إرسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: (ديار بكر، العزيز، وان، بتليس) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح. لكن حكومة أنقرة راوغت وحاولت الالتفاف على الكرد بالادعاء بأن الحكومة تدرس مطالبهم، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد كذلك لشق الصف الكردي. وردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام 1921 (ثورة كوجكيري)، وقد شملت مناطق واسعة من كردستان، وتم إخمادها بوحشية.

لوزان والأتراك:

معاهدة لوزان أعطت لتركيا الحديثة الكثير- لكنها في ذات الوقت فرضت عليها قيودا أيضا كاستخراج النفط والاستفادة من المضائق. اعترفت المعاهدة بحدود الدولة الحديثة في تركيا، وأعلنت المضائق التركية بين بحر إيجة والبحر الأسود ممرات مفتوحة للجميع. كما تخلت تركيا عن السيادة على:

- العراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت الانتداب بريطاني.
- سوريا ولبنان أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي.
- أرمينيا أصبحت جمهورية مستقلة بضمانات دولية.

- احتفظت تركيا بالأناضول.
- تخلى الحلفاء عن الكرد ومطالبهم.

كما تنازلت تركيا عن أجزاء من تراقيا الشرقية (الجزء الغربي من تركيا؛ منطقة غرب مضيق البوسفور، وتضم مدينة إسطنبول) وبعض جزر بحر إيجه إلى اليونان، ودوديكانيز ورودس إلى إيطاليا، فيما تم الإبقاء فقط على القسطنطينية (إسطنبول) وضواحيها بما في ذلك منطقة المضيق "الدردنيل والبوسفور" والذي تم تحييده وتدويله. وتم الاعتراف الدولي بجمهورية تركيا كدولة خلفت السلطنة العثمانية، واستمرت اتفاقية المضائق التركية لسنوات فقط؛ حيث حلت محلها اتفاقية مونترو **(دخلت اتفاقية مونترو حيز التنفيذ في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، وهي تنظم حركة المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. وقعت الاتفاقية في سويسرا بمشاركة دول من بينها الاتحاد السوفييتي سابقا وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا)**.

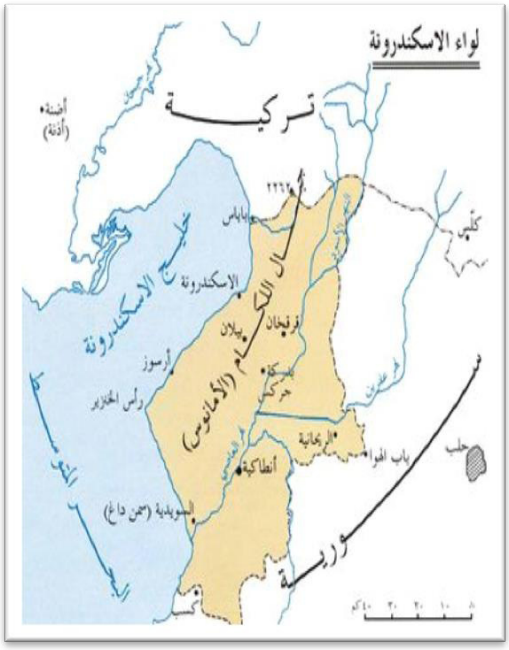

مقاطعة هاتاي؛ ظلت جزءا من الانتداب الفرنسي لسوريا وفقا لمعاهدة لوزان، دولة هاتاي/لواء الإسكندرونة **(كانت تعرف سابقا باسم جمهورية هاتاي، وتأسست في 7 سبتمبر/ايلول 1938 إلى 29 يونيو/حزيران 1939 في منطقة لواء إسكندرون أثناء الانتداب. كانت منطقة إسكندرون تابعة لولاية حلب ضمن سوريا في العهد العثماني، ورغم اعتبارها دولة مستقلة في أعقاب صدور مراسيم التقسيم، غير أنه أعيد ربطها بالدولة السورية عام 1926. قامت فرنسا بمنح اللواء حكما ذاتيا مع بقائه مرتبطا من الناحية الشكلية بالجمهورية السورية. وفي العام 1939 انسحبت فرنسا بشكل نهائي من لواء إسكندرون، في حين دخلت إليه قوات تركية وقامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم محافظة هاتاي بعد استفتاء عام 1939. ويعتبر الانسحاب الفرنسي من لواء إسكندرون مخالفا لصك الانتداب الذي يلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على أراضي الدولة المنتدب عليها)**.

كما نظمت المعاهدة استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلم، واحتوت نصوصا تحدد شروط الإقامة والتجارة والقضاء في تركيا، وإعادة النظر في وضعية الدولة العثمانية، ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها، قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى خلال 1914-1918.

كما انها أبطلت العمل بـ"معاهدة سيفر"، ورسّمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركية، التي حافظت على ضم إسطنبول وتراقيا الغربية (تراقيا الغربية: هي المنطقة الجغرافية والتاريخية في اليونان، والتي

تقع بين نهري نيستوس وماريتسا في شمال شرق البلاد، جنبا إلى جنب مع الأقاليم مقدونيا، إبيروس)، وتضمنت بنودا تتعلق بتقسيط ديون الدولة العثمانية.

وقضت بتخلي تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام، باستثناء مدن كانت تقع في سوريا، مثل أورفا وأضنة وغازي عنتاب وكلس ومرعش، وبتنازل الدولة العثمانية عن كافة حقوقها السياسية والمالية، المتعلقة بمصر والسودان اعتبارا من نوفمبر عام 1914.

كما نصت معاهدة لوزان على حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية بتركيا، والأقلية المسلمة باليونان، وألزمت الحكومة التركية بالمحافظة على حياة وحقوق وحرية جميع المواطنين ضمن أراضيها، وبمساواتهم أمام القانون، بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والدين. وألزمتها بعدم وضع أي قيود على المواطنين في استخدام أي لغة يختارونها مهما كانت، سواء أكان ذلك في العلاقات الخاصة أم في الاجتماعات العامة أم في مجالات الدين والتجارة والإعلام والنشر، ومع التأكيد على حقوق السيادة السياسية والاقتصادية للدولة التركية، وإلغاء تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية على أراضيها. كما أنها تشير إلى إمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة، التنقيب عن النفط، وتستطيع الانضمام إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، إلى جانب تحصيل رسوم من السفن المارة عبر مضيق البوسفور، وحفر قناة جديدة تربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، والتي كانت محظورة على تركيا من قبل.

وتناست المعاهدة الكرد وحقوقهم بتجاهل منحهم الاستقلال بدولة قومية خاصة بهم، كما نصت عليه معاهدة سيفر أو حتى الحكم الذاتي كما جاء في مفاوضات مؤتمر لندن. ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، وتجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استخدم اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي 24 تموز/يوليو 1923، تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة.

العلاقة التركية الكردية:

وقف الكرد إلى جانب الأتراك في حرب التحرير الوطنية بين عامي 1919 – 1922 كعنصرين رئيسيين، وكان هذا الموقف يتناسب مع تقاليدهم التاريخية؛ كالعلاقة بين السلالات السلجوقية والأيوبية والعثمانية. ورغم محاولات إفشال هذه الشراكة بتأثير من الهيمنة الإنجليزية التي تلاعبت بالطرفين خلال القرن التاسع عشر، إلا إنها لم تلق نجاحا في ذلك الحين، فدامت الشراكة. كما أن تقاليد نفس الشراكة التاريخية تلك لم تستطع إفسادها مؤامرات "جمعية الاتحاد والترقي" التي تمسك بزمام أمرها الحركة الصهيونية اليهودية والماسونية. بتلك الشراكة التاريخية، تكللت حرب التحريرِ الوطنية بالنصر في نهاية المطاف.

لكن لماذا يتم إنكار الوجود الكردي ودوره، وهو الذي يعد الحليف الاستراتيجي والعنصر المؤسس الأصيل في الجمهورية على مدى حوالي تسعمائة سنة؟ لقد قام أصحاب "تركيا الفتاة" ومؤسسو "جمعية الاتحاد والترقي" باعتلاء عرش السلطة (يرى السفير الإنجليزي في تلك الفترة إن تربع أعضاء "تركيا الفتاة" و"جمعية الاتحاد والترقي" على دفة الحكم، بأنه استيلاء لليهود على الإمبراطورية). وهكذا،

نجحوا في شل تأثير السلطان العثماني عبدالحميد عن طريق الحكم الدستوري الثاني (1908)، وانقلاب 31 آذار/مارس 1909، تماما مثلما فعلوا مع الملك الفرنسي والقيصر الروسي. ومع إعلان الجمهورية، بلغوا بنفوذهم في بلاد الأناضول وميزوبوتاميا إلى أوجّه.

إن جمعية الاتحاد والترقي، التي أمسكت بزمام الأمور ثم استحوذت على السلطة بالتوالي في الإمبراطورية العثمانية، تعبر عن الريادة الأيديولوجية والميدانية للحركة اليهودية ولقوى رأس المال اليهودي، في حين إن دور المؤسسين والقادة من القوميات الأخرى غير محدد داخل الجمعية، بما في ذلك القائمين على المجازر من أتراك وكرد. ذلك أنه غالبا ما أدى الأعضاء الأتراك والكرد دور المموه للنفوذ اليهودي فيها. هذا وكان للجمهورية جانبها التحرري الديمقراطي أثناء تشييدها، بقدر اتسامها بالجانب التحرري الوطني. وكانت قد نجحت في البداية بوصفها ثورة أُنجزت بتحالف القوى الوطنية الديمقراطية (تحالف واتفاق بين الشيوعيين والإسلاميين القوميين والشركس والكرد والأتراك). ومثلما حصل في الثورتين الفرنسية والروسية، ايضا في ثورة الأناضول اتبعت الأساليب التآمرية في تحويل البنية ذات الطابع الوطني الديمقراطي إلى دولة قومية ديكتاتورية. وهنا أيضاً كان الدور الرئيسي من نصيب الهيمنة الإنجليزية. ولم يقض على العناصرِ الوطنية الديمقراطية فحسب، بل تم تصفية أمر أربعة من الباشوات الخمسة الذين قاموا بالدور الريادي باستثناء مصطفى كمال، وأُنشئت الجمهورية التركية بمنوال مغاير كليا لما جرى تصوره، وكأنه أُعيد رسم ملامحها مجددا في حرب التحرير الوطنية بحيث باتت واحدة من أحجار الزاوية لنظام الدول القومية الصغرى (الدول القومية التي ستبقى ضمن حجم يمكن بسط الهيمنة الإنجليزية عليها)، الذي هدفت إنجلترا إلى ترتيبه والتسويق له في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا تم هيكلتها كدولة إسرائيلية بدائية على الدرب المؤدي إلى تأسيس إسرائيل.

وهذا الخليط الطبقي الهجين والهلامي الجديد المؤلف من البرجوازية التركية والعناصرِ اليهودية؛ والذي يشكل أقلية قليلة، يسمى بـ"الأتراك البيض". وقد تبنى هؤلاء القومية– العلمانية كدين شديد الصرامة، وأقصوا جميع العناصرِ الديمقراطية من الجمهورية. وعليه، فتاريخ الجمهورية هو عبارة عن حفاظ على هذا المضمون. ومن حاول من رجالات الدولة تجاوز مضمون الجمهورية قليلا، شُل تأثيره وسوي أمره، أمثال "عدنان مندريس وتورجوت أوزال"، وحوفظ على "القانون الفولاذي" للمضمون الديكتاتوري بكل إصرار. ولهذا الغرض بالتحديد أُبقيت في الأجندة دوما عمليات التصفية التي مورست بالاستفزاز والمؤامرات والدسائس حيال الكرد والمسلمين والشيوعيين. ولم تغب قط المجازر والاعتقالات والإعدامات من الميدان. وبالدخول إلى حلف الناتو، قام جيش الناتو السري المسمى بشبكة الـ"غلاديو" بإدارة دفة الحكم في تركيا فعليا بدءا من عام 1952. ولطالما كانت شبكة الـ"غلاديو" موجودة خلف المراحل المسماة بوصاية الجيش والانقلابات العسكرية **(شبكة الغلاديو؛ أسسها حلف الناتو كجيش سري تابع له لمواجهة التمدد الشيوعي، ومواجهة الثوار في إيطاليا واليونان وتركيا وألمانيا. ومع انهيارِ الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا السوفييتية من كونها تهديدا ملحا، خسر الجيش أهميته في البلدان الأعضاء في الناتو، فيما خلا تركيا التي ارتفعت فيها أهميته. وقد لعبت الثورة الإيرانية (1979) واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي دورا هاما ارتفاع أهميتها).** كما أبقي على التوترات والحساسيات "الفكرية والمذهبية والقومية" عقيمة بلا حل، لتستطيع الديكتاتوريةِ العسكرية والمدنية من بسط هيمنتها؛ كحالات الاستفزازِ التي استهدفت الكرد بعد سنة 1925. هذا وأريد لتركيا القيام بأدوار أخرى إبان الحرب الباردة مع اكتمال تأسيس إسرائيل، وأُحرز تقدم ملحوظ في بسط الهيمنة على الشرق

الأوسط بزوال خطرِ الاتحاد السوفييتي من الميدان عام 1990، وبذلك تكون الهيمنة العالمية على منطقة الشرق الأوسط قد اكتملت. ورغم ذلك، فالخطر المحدق بإسرائيل كان لا يزال قائما من قبل المحيط العربي الذي يغذي فكرة العداء لإسرائيل كمحتل للأراضي العربية ولفلسطين. لذا كان من الضروري تأمين حلفاء دائمين خلال عشرينيات القرن الماضي. هذا وباستطاعِنا قول الأمر عينه بصدد حرب الخليج الثانية التي نشبت في مستهل أعوام الألفين. كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات قد أدى إلى إبراز إشكالية تحديد عدو جديد بالنسبة للهيمنة العالمية الرأسمالية. وفي النهاية، اتخذ أمن إسرائيل معيارا، وأُعلنت التيارات السلفية والجهادية الإسلامية خطرا وعدوا جديدا.

العلاقة بين نشوء تركيا وإسرائيل:

الواقع الجديد الذي برز إلى الوسط، يجعل إعادة التفكير بمنزلة إسرائيل في المنطقة أمرا ضروريا. فقيام دولة إسرائيل ليس كأي دولة قومية أخرى في المنطقة. كما إن إسرائيل ليست دولة قومية يهودية وحسب، ومن غير الممكن الاكتفاء بفهمها على هذا النحو. وإذا ما وضعنا السياق الذي يفضي إلى تأسيس إسرائيل نصب العين ثانية، فسنجد أن انعقادَ المؤتمر الصهيوني عام 1896، وتطويق السلطان عبدالحميد (1876 – 1909)، وانقلاب المشروطية الثانية 24 يوليو/ تموز 1908، والإطاحة بعبدالحميد في 31 آذار/مارس 1909، واستيلاء جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بانقلاب نفذته في 23 كانون الثاني/يناير 1913، ودخول الحرب العالمية الأولى عام 1914 كأمر واقع لا خلاص منه، وتقسيم الشرق الأوسط بين إنجلترا وفرنسا بناء على معاهدة سايكس – بيكو، ووعد بلفور عام 1917، والانتداب الإنجليزي على فلسطين والإعلان عن تأسيس البرلمان التركي في نفس العام 1920، وقيام الدولة القومية التركية البيضاء بالقضاء على ميول الجمهورية الديمقراطية (ببعثرة صفوف التحالف القائم خلال حرب التحرير، وبناء سلطة ديكتاتورية)، وتأسيس حزب الشعب الجمهوري 1923 تزامنا مع الاعتراف بمعاهدة لوزان عقب حرب التحرير، وبدء حملة المجازر ضد الكرد ما بين 1925 – 1938 بدءا بثورة الشيخ سعيد وإجهاض ثورته في 15 فبراير/شباط 1925، والتحالف بين إنجلترا والجمهورية التركية 1939، والإعلان رسميا عن إقامة دولة إسرائيل 1948، ودخول الجمهورية التركية في حلف الناتو 1952، وانقلاب 27 مايو/أيار 1960، وانقلابَ 12 مارس/آذار 1971، وانقلابَ 12 سبتمر/أيلول 1980، وانقلاب تشيللر – ديميريل 1993، وانقلاب جفيك بير 1998، والانقلاب على أجاويد وصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة عام 2002، بالإضافة إلى حرب الخليج الأولى 1990 والثانية، واحتلال أفغانستان ظاهريا في 2001، كل ذلك لم يكن في حقيقته إلا بمثابة سيناريو معد سلفا لإشعال فتيل حرب الخليج الاخيرة واحتلال العراق؛ وكل ذلك وغيره من العديد من الأحداث المشابهة مرتبط ببعضه بعضا تسلسليا؛ وبالتمحور حول إسرائيل، وإقامة الدول القومية في المنطقة أيضا يندرج ضمن إطارِ تلك الأحداث.

ومن دون الغوص في العُرىَ والأواصر الداخلية لكافة تلك الأحداث التي هي بمنزلة أسس رئيسية، في سياق إنشاء إسرائيل التي جرى هيكلتها وإنشاؤها بصفتها القوة النواة للهيمنة الجديدة في المنطقة، بعد تدمير وتقويض الإمبراطورية العثمانية عن قصد ووعي، سيصعب فهم الواقع الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط وتركيا بشكل خاص. فما تمثله هيمنة إنجلترا– أمريكا بالنسبة إلى العالم، تقوم به إسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط باعتبارها قوة مهيمنة جديدة في المنطقة. وبتعبير آخر، فإن إسرائيل ليست مجرد دولة

قومية يهودية صغرى، بل هي قوة هيمنة كبرى أيضا في الوقت عينه. والجمهورية العلمانية – القومية "التركية" التي كانت في الأساس كيانا تمهيديا على الطريقِ المؤدية لقيام إسرائيل خلال عشرينيات القرن الماضي، يراد خلال الالفية الجديدة تحويلها الى جمهورية تركية إسلامية تهدف إلى إخراج القوميتين الإيرانية والعربية من كونهما خطرا يهدد إسرائيل.

كانت الوظيفة الثانية الموضوعة أمام تركيا باعتبارها دولة قومية في أعوام 1920، تهدف إلى سد الطريق أمام توسع الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، وأمام تنامي الشيوعية في تركيا. وكانت السياسة التركية الداخلية والخارجية قد تشكلت أساسا وفق هذين الهدفين الأوليين، في حين كانت إنجلترا القوة المشرفة على ذلك. أما الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، وشروع الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان في نفس التاريخ؛ فكان قد دك دعائم توازن الدولة القومية في المنطقة من الصميم. وكان الدافع وراء انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980 سببين، أحدهما خارجي متمثلا بالاتحاد السوفييتي والثورة الإسلامية الإيرانية. والداخلي؛ متمثلا بالمد الديمقراطي واليساري داخل البلاد، فالأيديولوجيا القومية - العلمانية السائدة في عهد الجمهورية الأولى كانت تعاني النقصان بسبب التهديدات الجديدة. لذا؛ كانت التيارات الإسلامية ضرورة لازمة من حيث سد الطريق أمام كلا الخطرين. وتأسيسا على ذلك، فإن دعم الأيديولوجيا الرسمية لعهد الجمهورية الثانية في هيئة الإسلام السياسي السني أمر ذو معنى. حيث كان سيُرد على الثورة الراديكالية الإسلامية لإيران من خلال تيارات الإسلام التركي المعتدل في تركيا.

عهد الجمهورية الثانية في تركيا وسبيل التحول الديمقراطي

الوحدة الإسلامية المتمثلة في السلطنة العثمانية كانت تشكل عائقا أمام بسط الهيمنة الإنجليزية، وقيام إسرائيل التي كانت ستشكل نواتها ضمن المنطقة. لذا، اوكلت مهمة شق الطريق المؤدية إلى تمزيق أوصال وحدة الأمة الإسلامية إلى حزب الشعب الجمهوري القومي – العلماني خلال عهد الجمهورية التركية الأولى.

لقد سارت الممارسات الميدانية بناء على المنظور الأيديولوجي الجديد. وتم دعم قيام حزب العدالة والتنمية بصفته حزبا مهيمنا لعهد الجمهورية الثانية المبتدئة منذ انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980. وقد رسمت ملامحه باعتبارِه حزبا ملتزما بالسياسات الداخلية والخارجية الأساسية للجمهورية الثانية، ولكنه يطمح أيضا إلى إكمال بسط نفوذه وسيادته، أي أنه صور في هيئة حزب الشعب الجمهوري لعهد الجمهورية الثانية. وممارسات سنوات حكم حزب العدالة والتنمية تؤكد صحةَ هذا الوصف. وعليه، فالخلافات الزائفة والملفقة التي يعيشها حزب العدالة والتنمية في راهننا مع إسرائيل، ينبغي ألا تثير ذهول أو الاستغراب لدى أحد. كما أنه لا يمكن الزعم بخلو علاقاتهما من التناقضات كليا. ولكنها تناقضات بالإمكان حلها ضمن نطاق النظام المهيمن عينه.

في عهد الجمهورية الأولى كان هناك صراع دموي وجاد أيضا. فالطبقة البرجوازية التركية اليافعة كانت تبلور اتفاقها مع رأسِ المال اليهودي وتشحذه لصالحها على الدوام في مسعى منها للتقليل دوما من حصة اليهود والماسونيين. والعديد من الممارسات بدءا من إعدام وزير المالية الموالي للإنجليز جاويد بيك، أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي في 1926، وصولا إلى عمليات الاستيلاء الحاصلة عام 1943 تحت اسم

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

"ضريبة الأملاك"؛ إنما كانت بهدف اقتطاع جزء من الرأس المال اليهودي باستمرار. ورغم كل هذه الأحداث، فإن اليهودية التركية ما برحت تحافظ على منزلتِها كقوة معينة تترك بصماتها الراسخة على بنى النظام "الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية". ومع حزب العدالة والتنمية، بات هناك جناح جديد للبرجوازية التركية، ألا وهو رأس المال الخاص ببلاد الأناضول، والذي يجعل من قونيا وقيصري مركزا له، وبات يطمع في حصة أكبر مما في حوزة رأس المال اليهودي وقوته داخل جهاز الدولة (ضمن الجمهورية الأولى)، فحزب العدالة والتنمية الذي شكل على يد ثالوث أمريكا – إنجلترا – إسرائيل بغية خدمة مصالحهم في منطقة الشرق الأوسط، يطالب بمضاعفة حصته مقابل خدمة تلك الهيمنة. والسبيل إلى ذلك، هو تخفيف وطأة وصاية الجيش عليه، وعدم حياكة انقلابات جديدة ضده، ومضاعفة حصته من كعكة الاستغلال في الشرق الأوسط، في حين إن إسرائيل تعتبر برجوازية الأناضول فيها مغالاة نوعا ما، وتأمل في الحد من مطالبها، وتشدد على وجوب معرفة من المهيمن السائد في المنطقة والعالم في آن معا بعين سليمة.

ويتمثل الدور المنوط بحزب العدالة والتنمية في تطويع القومية الشيعية الإيرانية والإسلاموية الراديكالية العربية والقومية العلمانية العربية، وإرفاقها جميعا بالنظام المهيمن. وقد سمح له -حزب العدالة والتنمية- بأداء دور بارز في حقل الجيش والشؤون الخارجية لهذا الغرض. بالمقابل، فإن حزب العدالة والتنمية يؤدي دوره هذا بلا شك، ومظاهر الاشتباك والتضاد أمر يمكن تجاوزه، والتناقضات المعنية بمضاعفة الحصة يمكن حلها ضمن إطار النظام نفسه. أما إذا عاند بغرور، وإذا ضيق الخناق على النظام المهيمن بالتحالف مع إيران والإسلام الراديكالي أو حتى بالاتفاق مع نزعة الإسلام المعتدل؛ فسوف يشهد وضعا لن يختلف عما حل بأسلافه وبحزب الشعب الجمهوري.

يمكن القول إن تركيا هي الحلقة الأضعف في النظام القائم. واحتمال انقطاعها عن النظام ليس ضعيفا. وقد يتحقق هذا الانقطاع على عدة محاور.

المحور الأول؛ إبرام تحالف مع إيران وسوريا وروسيا, ودول "البريك" الأخرى (البرازيل وروسيا والهند والصين)، والذي يعني بانزلاق المحور، حيث سيؤدي للتحول الى قوة إقليمية مؤهلة لأن تغدو قوة عالمية قادرة على الوقوف في وجه هيمنة كل من إسرائيل وأمريكا وإنجلترا والاتحاد الأوروبي. وانطلاقا من الوجود الذاتي والتوازنات العينية للجمهورية التركية الحالية، فإن عبور هذا الطريق أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا.

المحور الثاني؛ وهو أمر وارد من خلال تحديث التحالفات التي سادت الجمهورية أثناء حرب التحرير، وذلك بناء على خلفية الأمة الديمقراطية والاعتراف بحقوق المكونات الاجتماعية داخل الحدود التركية بشكل متساوي.

أما الإصرار على اتباع نهج الدولة القومية والدينية، كما هو الحال في عهد الجمهوريتين (عهد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية)، سيعمق الأزمات التي نشهدها حاليا بشكل مضاعف رغم الكم الهائل من القمع الممارس على المجتمع التركي والكردي، ولن تستطيع حل قضاياها التي يمكن اعتبارها مصيدة نصبت لها في لوزان.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

إن تصحيح مسار "لوزان" لن يكون باستعداء شعوب المنطقة وإنما التصالح معها، والتاريخ الحديث لتركيا مصطفى كمال أتاتورك والمستمر ليومنا هذا، تسبب في تعميق الأزمات وزاد من عزلة تركيا التي لم تنفع معها سياسة "صفر مشاكل" لأنها تحولت إلى "صفر أصدقاء" في المنطقة. لن تنهض تركيا ما دامت تنتهج عقلية إقصائية توسعية بعيدة عن التصالح مع شعوب المنطقة.

وليد خدوري:

التصحر يبتلع ٧٠ ٪ من العراق

صرح الأسبوع الماضي فالح فليح، مدير شعبة المتغيرات المناخية في مديرية البيئة في محافظة النجف جنوب العراق، لشبكة «رووداو» العراقية، أن «نسبة التصحر بلغت نحو ٧٠ ٪ من أراضي البلاد بسبب نقص الإمدادات المائية القادمة من إيران وتركيا». وأضاف فليح أن «نسبة التصحر في محافظة النجف ازدادت عن السنة الماضية بواقع ٥ ٪ بسبب شح المياه، والتي تم على أثرها هجرة الأراضي الزراعية جراء ذلك».

تكمن مشكلة تصحر جنوب العراق في عدد من المشاكل، منها تدفق الغالبية العظمى من مياه بلاد الرافدين من الدول المجاورة (دجلة والفرات

> تكمن مشكلة تصحر جنوب العراق في عدد من المشاكل

من تركيا وعدة روافد متعددة من إيران.

وقد شيد البلدان المجاوران عدداً من السدود كان من المعروف منذ التخطيط لها خطورة كميات المياه التي سيتم حجبها عن العراق). وبالفعل اشتكى العراق على المستويات كافة – الوزارية والرئاسية – من إنشاء هذه السدود الضخمة وآثارها المدمرة على العراق.

واستمر تشييد السدود التركية حسب جدولها الزمني وبمساعدات وقروض مالية ضخمة من الصناديق والبنوك الدولية دون الأخذ بنظر الاعتبار بما يلزم من تعهدات تركية على النتائج البيئية لهذه السدود الضخمة حتى ولو على الدول المجاورة.

هذا طبعاً في الوقت الذي بدأت فيه هذه الصناديق والدول الغربية تولي أولوية عالية «للآثار البيئية»، لكن دون اهتمام بالتحذيرات العراقية في هذا الأمر.

اختلف الوضع بعض الشيء مع إيران، لكون البلدين في حرب طوال عقد الثمانينات وفي حال من التشنجات المستمرة طوال عقد التسعينات وإلى الاحتلال في عام ٢٠٠٣.

رفعت دوائر الري والزراعة العراقية المتخصصة في حينه المذكرات الفنية حول الآثار البيئية لسدود الروافد الإيرانية، بالذات بعد اشتداد زيادة الملوحة في أراضي المحافظات المجاورة لإيران التي تصب فيها الروافد. وتفاقمت الأمور بعد احتلال ٢٠٠٣ ونفوذ الحرس الثوري الإيراني.

شكلت الأولوية الإيرانية خلال العقدين الماضيين – ولا تزال – الاستفادة القصوى من المليارات التي كانت تجنيها مافيات الفساد في الوزارات العراقية، والتي وزعت غنائمها دورياً لصالح المؤسسات الإيرانية التي كانت ترعاها في طهران، والتي أصبحت بعد فرض العقوبات الدولية في حاجة ماسة للدولار، ثم وزعت الحصص لصالح المفسدين العراقيين وأزلامهم. وأخيرا، هناك حصص الحرس الثوري الإيراني في دول متعددة، وكما تقررها القيادة في طهران.

أما الخطر الناشب على المحافظات العراقية، فيتمثل بازدياد الملوحة في المياه، ثم التقلص الخطر للإمدادات المالية نفسها، بالذات في ظل نفوذ الحرس الثوري والحشد الشعبي.

هذه بعض العوامل (الخارجية) الإقليمية التي كان يتوجب على العراق أن يعطيها أهمية كبرى على أجندات البيئة ومشاريع الري العالمية، دون التهاون بها.

في الوقت نفسه، هناك آثار داخلية ستترك بصماتها على الديموغرافية العراقية لعقود مقبلة.

> هناك آثار داخلية ستترك بصماتها على الديموغرافية العراقية لعقود مقبلة

فالمزارعون في جنوب العراق يشكلون الأغلبية الساحقة من أهالي الجنوب.

وأحزابهم المذهبية التابعة لإيران تقود البلاد منذ احتلال ٢٠٠٣. والمزارع المهاجر ينزح عادة إلى المدن الكبرى المجاورة مع المحافظة على علاقاته العشائرية، حيث يغذي نفوذ الأحزاب المذهبية في المدن، ناهيك عن استمرار اعتباره قضائيا ضمن «القانون العشائري» الذي تم تشريعه قبل قرن من الزمن من قبل الاحتلال البريطاني أثناء فترة الانتداب، ويغير تنفيذ هذا القانون الوجه الحضاري والثقافي للمدن، إذ لا يتبع أفراد العشيرة في المدن القوانين المدنية العراقية، كما في البصرة وبغداد. فهذا القانون يهمل حقوق المرأة، مثلا، ويعتبرها سلعة للتبادل.

سيترك التصحر المتزايد لجنوب العراق أثره المهم على مجمل المحصول الزراعي العراقي، حيث سيتم اللجوء أكثر وأكثر للاستيراد من الخارج، كما هو حاصل الآن. هذا، بعد أن كانت التمور، مثلا، تشكل المورد المالي الرئيسي للبلاد قبل عصر النفط حتى عام ١٩٥٠.

من الضروري معالجة مشكلة التصحر من جوانبها المتعددة (الزراعية، الري، الديموغرافية، القانونية، الإقليمية)، لكن في ظل المناخ السياسي المهترئ، من المشكوك أن تولي الأحزاب المهيمنة على الحكم معالجة هذا الأمر المعقد بطريقة رشيدة غير غوغائية.

لذا، فإن استمرار ازدياد التصحر في أراضي العراق الزراعية في الجنوب مستمر، الأمر الذي سيزيد من المصاعب والتعقيدات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وإحدى المشاكل الكبرى التي لطالما نصح الاختصاصيون العراقيون بالاهتمام بها، هي ترشيد استهلاك الماء أثناء الري والزراعة. ومع الأسف، يبقى هذا العامل مهملاً.

* كاتب اقتصادي عراقي من أوائل الصحافيين العرب المختصين في رصد أسواق الطاقة وشؤون النفط. حاصل على شهادة الدكتوارة من الولايات المتحدة، ويمتلك خبرات واسعة في الصحافة والنشرات المتخصصة. كما عمل في منظمة «أوابك» وتدريس العلاقات الدولية.
* الشرق الأوسط

سياسة حكومة السوداني تجاه الصراع بين واشنطن والفصائل الشيعية المسلحة

مُقايضة الاملاءات بالامتيازات

*مركز الامارات للسياسات/وحدة الدراسات العراقية

نقاط أساسية

**منذ توليه منصب رئيس الوزراء، واجه محمد شياع السوداني مشكلة إدارة الملفات الشائكة التي تتعارض فيها المصالح والرؤى بين الولايات المتحدة وفصائل «الحشد الشعبي»، الموالية لإيران، الأمر الذي قاده إلى اعتماد استراتيجية وسطية يُنتِج من خلالها حلولاً مرحلية مُرضيَة للطرفين.

**وجد «الإطار التنسيقي» أنّ من مصلحته العمل على تعزيز توجه السوداني، وإظهاره بمظهر صانع القرار القوي الذي بمقدوره ضبط إيقاع الفصائل وتعزيز انفتاح العراق على جواره، وبشكل يسمح بتجنب المواجهة مع واشنطن في هذه المرحلة.

**يبدو أن واشنطن تنظر للسوداني، حالياً، بصفته وسيطاً مناسباً لتهدئة التوترات مع الفصائل الشيعية، وهو ما يعكس رغبة إدارة بايدن في تجنُّب صراع مسلح آخر في العراق، ومنع أي تصعيد يضر بالمفاوضات النووية مع

إيران.

**استراتيجية السوداني القائمة على مقايضة تخلي الفصائل عن الاملاءات مقابل منحها امتيازات مالية واسعة، ليست حلاً مضموناً أو كابحاً لحصول صدام مُقبِل بين بعض هذه الفصائل والدولة وأجهزتها المختلفة، بل قد تصبح مدخلاً لتحقيق هدفها النهائي بالاستيلاء على الدولة العراقية.

ملامح عمل هذه الحكومة

تشكَّلت الحكومة العراقية الجديدة في نوفمبر ٢٠٢٢ إثر انسحاب التيار الصدري بشكل كامل من المشهد السياسي، وهو ما أعطى حينها «الإطار التنسيقي» - وبشكل خاص القوى الراديكالية فيه - الدور المؤثر في رسم ملامح عمل هذه الحكومة. لذلك بدأ تنظيم «عصائب أهل الحق» بمحاولة استغلال الفرصة لتعزيز نفوذه، واختراقه البنية الأساسية للدولة العراقية، وذلك بهدف تعزيز مكانته الاقتصادية، وقدراته المالية، ومن ثم تحسين موقفه في الانتخابات المقبلة. وبالمقابل، شعرت الإدارة الأمريكية بالقلق من هذه التطورات التي عَدَّتها دليلاً على اتجاه العراق نحو مزيد من الخضوع للنفوذ الإيراني.

وبالتالي أصبح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في موقف حرج بين إرضاء واشنطن، التي يحتاج دعمها من أجل تحقيق حكومته قبولاً دولياً مُعتبراً، أو الاستجابة لإملاءات فصائل «الحشد الشعبي» المقربة من الحرس الثوري الإيراني. وفي النهاية، لجأ السوداني إلى اختيار استراتيجية وسطية للتعاطي مع هذه الإشكالية، وقد حقق، حتى الآن، نجاحاً مرحلياً في ذلك، مُستفيداً من الاستقرار النسبي القائم وجو التهدئة الإقليمية.

ملف الأجهزة الأمنية

منذ بداية تشكيل الحكومة الجديدة، أخذت قوى «الإطار التنسيقي» والفصائل المقربة منها في التنافس من أجل الهيمنة على القرار الأمني والمؤسسات التي تمثله. فعلى سبيل المثال، كانت هناك رغبة لدى «عصائب أهل الحق» في التحكم بجهاز المخابرات باعتباره أحد مراكز القوة الأساسية في المؤسسة الأمنية، يدفعها إلى ذلك الخشية من تكرار تجربة وصول مصطفى الكاظمي وصعود رئيس للجهاز مقرب من الأمريكيين ومناوئ للفصائل، ومن إسهام هذا الجهاز في تنظيم عمليات الاعتقال والتضييق على حركة المسلحين التابعين للفصائل. كما أن العصائب اتهمت جهاز المخابرات سابقاً بالمساهمة في عملية المطار، وبتزوير الانتخابات، وتأجيج الاحتجاجات في الشارع.

وفي أعقاب ذلك تصاعدت المخاوف من إمكانية حصول ردود أفعال سلبية في واشنطن تجاه هذه التطورات. فالولايات المتحدة تدرك جيداً بأن جهاز المخابرات، الذي شاركت في تأسيسه بعد عام ٢٠٠٣، يعد أحد الأدوات المهمة التي يُمكِن من خلالها تقويض الجهود التي تبذلها إيران للهيمنة على المشهد الأمني العراقي، عبر حلفائها المحليين، ومن ثم فقد سعت للدفع باتجاه الإبقاء عليه بعيداً عن متناول الجماعات الراديكالية التي يمكن أن تستخدمه بطريقة ثأرية تؤجج من خلالها مجدداً الصراع الطائفي وتهدد المصالح الأمريكية.

ومن أجل العمل على تجاوز التحدي بأقلّ قدرٍ من الخسائر، عيَّنَ السوداني نفسه رئيساً لجهاز المخابرات، وفي

نفس الوقت استبدل العديد من الشخصيات التي كانت تُحسب على ما يسمى بالحرس القديم في هذا الجهاز، وصُنِّفت بأنها تعمل بالضد من مصالح الفصائل المسلحة. وقد سمح هذا النوع من الحلول الوسطية بتطمين واشنطن من ناحية، وتخفيف حدة ردود أفعال الفصائل المسلحة من ناحية أخرى، مع سعيها لوضع توجهات السوداني وقراراته التي تخص جهاز المخابرات تحت مرصد الرقابة الصارمة.

ملف وزارة المالية

بموازاة تشكُّل ملامح الحكومة الجديدة في العراق، ظهرت مؤشرات حول سعي فصائل الحشد الشعبي -لاسيما «عصائب أهل الحق»- للسيطرة على وزارة المالية. وكان متوقعاً أن يُثير هذا الأمر ردود فعلٍ مهمة في واشنطن، ومن أطراف عراقية أخرى، بما فيها التيار الصدري الذي تمتع بنفوذ واسع في الوزارة، وكذلك «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، الذي سبق أن قاد الوزارة، ولديه ملفات إشكالية معها. وقد دفع ذلك السوداني إلى اعتماد حل وسيط آخر، يكسب به رضا الأطراف المتعددة ذات المصالح المتعارضة، إذ اختار السيدة طيف سامي، وهي تكنوقراط عملت لفترة طويلة في الوزارة، لتكون وزيرة المالية. وكانت طيف سامي قد كُرِّمت مؤخراً من قبل وزارة الخارجية الأمريكية بجائزة المرأة الشجاعة، كما وصفتها السفيرة الأمريكية في بغداد، ألينا رومانوسكي، بأنها «المرأة الحديدية»، مع وجود اعتقاد بأنّها تتمتع بالصرامة اللازمة لمجابهة ضغوطات الفصائل. وكانت سامي شريكاً في الحوارات التي أجرتها الحكومة العراقية أخيراً مع وزارة الخزانة الأمريكية، والتي تُوُّصِل فيها إلى تحديد مسار استراتيجي للتحكم بمزاد الدولار، وآليات إصلاح النظام المصرفي في العراق، فضلاً عن النقاشات حول آليات العمل على تأسيس هوية واضحة للسياسة النقدية في هذا البلد. ويبدو أن الاتفاق على هذا النوع من العلاقة التعاونية بين الوزارتين فيه نوع من الضمان لحماية وظيفة وزارة المالية في حال تعرَّضت لضغوطات كبيرة من قبل الفصائل.

في المقابل، قدَّم السوداني ترضيات أساسية للفصائل المسلحة، مثل الموافقة على تشكيل شركة المهندس التابعة لـ «الحشد الشعبي» كي تمثل غطاءً للمصالح المالية للفصائل، وتُسهِّل عليها التغلغل إلى المفاصل الاقتصادية الرئيسة في البلاد. كما وافق السوداني على مضاعفة عدد منتسبي «الحشد الشعبي» ضمن تخصيصات الموازنة التي أُقِرَّت مؤخراً، بما يمنح الفصائل المزيد من الإمكانية لتجنيد العناصر الجديدة، وتوسيع شبكاتها الزبائنية ومواردها المالية، خصوصاً أن «الحشد الشعبي»، خلافاً لمعظم المؤسسات الحكومية، لا يخضع للرقابة في طريقة انفاقه لموارده.

ملف تهريب النفط

تشعر واشنطن بالقلق المتزايد من عمليات تهريب النفط- المستمرة منذ سنوات- وأثرها في تشكيل اقتصاد كبير للفصائل داخل بنية الدولة العراقية، الأمر الذي حول هذه القضية إلى معيار آخر لتقييم أداء حكومة السوداني، ومدى قدرتها على اتباع خطوات فعالة لمواجهة هذه المشكلة.

وقد لوحظ أن شبكة المنافذ الجغرافية التي تتم من خلالها عمليات تهريب النفط أخذت في التوسُّع منذ عام ٢٠١٧، بفعل عملية التواطؤ التي تجري بين أطراف حكومية مختلفة مع مُهربي النفط المرتبطين بالفصائل

المسلحة، فضلاً عن عجز الحكومات المتعاقبة في مواجهة هذه الأطراف تحت ذريعة أنّ ذلك قد يقود إلى خسائر لا يمكن السيطرة على مخرجاتها. وفي عام ٢٠١٩ قدَّمت المخابرات الأمريكية تقريراً للحكومة العراقية عن الجهات التي تقوم بعمليات التهريب. كما أنّ مسؤولين أمريكيين أشاروا إلى ضلوع «كتائب حزب الله»، و«عصائب أهل الحق»، و«حركة النجباء» في عمليات التهريب، وطالب أعضاء من الحزب الجمهوري في الكونغرس في رسالة موجهة للرئيس جو بايدن بالضغط على وزير النفط السابق في حكومة الكاظمي لإيقاف عمليات تهريب النفط التي تُسهِّل على إيران خرق العقوبات المفروضة عليها. وفي السياق نفسه، كشف تقرير أمريكي في عام ٢٠٢٢ عن حجم الأموال التي تجنيها هذه المجموعات من عمليات تهريب النفط، إذ قدرها بحوالي ١/٤ مليار دولار سنوياً.

وللتعامل مع هذا الملف، اتخذ السوداني مجموعة من الخطوات لتقويض عمليات التهريب. فبعد شهرين من وصوله إلى منصبه، شنّت حكومته حملة واسعة بُغية الإطاحة بأكبر شبكة لتهريب النفط الخام في البصرة، تمكنت فيها من إلقاء القبض على مجموعة من القيادات الأمنية والتجار الذين يعملون في هذا المجال. كما أعلن السوداني في وقت لاحق أنّه يشن حرباً بلا هوادة على مافيات تهريب النفط، واتخذ مؤخراً خطوة إضافية في هذا المسار من خلال غلق ما يسمى بالممرات السوداء في محافظة ديالى، التي يُهرَّب عبرها ٣٠٪ من هذه المنتجات.

لكن الإعلانات الحكومية، مع ذلك، تجنَّبت الإشارة إلى تورط أي من الفصائل المعروفة، خشية استفزازها أو سحب دعمها السياسي للسوداني، كما هو الحال مع القضية المعروفة في العراق باسم «سرقة القرن»، والتي يُعتقد أنّه تم التواطؤ مع بعض الجهات القضائية من أجل إخفاء دور بعض الفصائل الرئيسة فيها، وتوجيه اللوم بشأنها إلى حكومة الكاظمي حصراً، واستخدامها للتلويح بمحاسبة الكاظمي في حال فكَّر بالعودة إلى ممارسة العمل السياسي في العراق.

الإطار التنسيقي: المستفيد الأكبر في المشهد

في ظل تطورات المشهد العراقي، وخاصة تلك التي أفرزت تحكُّم «الإطار التنسيقي» بالمشهد السياسي، حاول هذا الأخير أن يقدم من داخل منظومته قيادات معتدلة لتولي مهام إدارة الحكومة العراقية، بحيث يمكن من خلالها العمل على إعادة تشكيل مسار العلاقات الشيعية-الأمريكية، واستخدامها واجهات تلطيفية تسمح بامتصاص الضغط الأمريكي، دون تقديم تضحيات واسعة على مستوى مصالح الفصائل والعلاقات مع إيران.

وخلال الأشهر الأخيرة، دفع «الإطار التنسيقي» باتجاه إيقاف أغلب الهجمات التي كانت تقوم بها الفصائل المسلحة ضد السفارة الأمريكية والمصالح الأجنبية في مناطق العراق المختلفة.

وحاولت ماكنته الإعلامية توظيف هذا النوع من التحولات في سياسة هذه المجموعات المسلحة عبر الترويج لفكرة التعاطي البراغماتي مع متطلبات المرحلة، ومنْح الحكومة الوقت الكافي للتعاطي مع الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

كما أعلن «الإطار التنسيقي» دعمه لسياسات السوداني في الانفتاح على دول الخليج العربي، والمساهمة في إعادة تطبيع العلاقات ما بين إيران وكل من السعودية ومصر، وإعادة سورية إلى جامعة الدول العربية. يُضاف إلى ذلك، أخذ السوداني، مدعوماً ببعض أطراف «الإطار التنسيقي»، في التخلّي عن فكرة الموقع المركزي للعراق

في مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، التي مثّلت هدفاً معلناً وأحد الركائز الدعائية للفصائل المسلحة في سعيها لالحاق العراق بالمحور الشرقي، ليستخدم بديلاً عنها مشروع «طريق التنمية»، تفادياً على ما يبدو لإثارة سخط واشنطن المتخوفة من التغلغل الصيني في المنطقة.

وفي المحصلة، وجد «الإطار التنسيقي» أنّ من مصلحته العمل على تعزيز توجه رئيس الحكومة وإظهاره بمظهر صانع القرار القوي الذي بمقدوره ضبط إيقاع الفصائل وتعزيز انفتاح العراق على جواره، وبشكل يسمح بتجنُّب المواجهة مع واشنطن في هذه المرحلة، مع انهماك أطراف التحالف الشيعي بتعزيز سيطرتها على مقومات السلطة والتحسب لأي توترات داخلية مقبلة.

ويعتقد كثير من المراقبين أنّ اللقاءات العديدة التي أجرتها السفيرة الأمريكية في بغداد مع قيادات في «الإطار التنسيقي» تشكل دليلاً على أن واشنطن باتت تتفهم هذا النوع من التحولات التي أفرزتها السياسة في العراق، وستتعامل بواقعية مع التوازنات التي نجمت عن انسحاب التيار الصدري وتنامي نفوذ «الإطار التنسيقي».

الاستنتاجات

منذ توليه منصب رئيس الوزراء، واجه محمد شياع السوداني مشكلة إدارة الملفات الشائكة التي تتعارض فيها المصالح والرؤى بين الولايات المتحدة وفصائل «الحشد الشعبي»، الموالية لإيران. فقد أدرك بأن الاصطفاف مع جهة في مواجهة الأخرى سيضعه أمام سيناريو قاتم للغاية؛ فهو لا يرغب بالمواجهة العسكرية المباشرة مع الفصائل التي كانت جزءاً أساسياً من قرار «الإطار التنسيقي» الذي جاء به إلى هذا الموقع المهم. كما أنه كان مدركاً للآثار التي قد تنجم عن إهمال رؤية واشنطن في التعاطي مع هذه الملفات، الأمر الذي قاده إلى اعتماد استراتيجية وسطية ينتج من خلالها حلولاً مرحلية مُرضية لكلا الطرفين.

كما أثبتت تطورات الأوضاع في الأشهر القليلة الماضية، أنّ هناك قناعة في واشنطن بضرورة دعم رئيس الوزراء العراقي لإبقاء ملف المخابرات ووزارة المالية بعيداً عن هيمنة الفصائل، فضلاً عن الخطوات التي اتبعها في تحجيم مشكلة تهريب النفط. ويبدو أن واشنطن تنظر للسوداني بصفته وسيطاً مناسباً لتهدئة التوترات مع الفصائل، ومنعها من التصعيد العسكري مجدداً ضد الوجود الأمريكي في العراق (وسورية)، وهو ما يعكس رغبة إدارة بايدن بأن لا تُستدرج إلى صراع مسلح آخر في العراق، ومنع أي تصعيد قد يضر بإمكانية الوصول إلى اتفاق مع إيران بخصوص الملف النووي.

ومع ذلك، لا تزال هنالك مخاوف بأن تمضي الفصائل في توسعة دورها الاقتصادي والمالي، الذي تمارسه من أجل الاستيلاء على الدولة العراقية.

وفي حال فقد السوداني القدرة على التحكم بسلوك الفصائل المسلحة، فإنه سيكون أمام مشكلة كبيرة تتعلق بمستقبله السياسي، وبمستقبل الوضع العراقي بشكل عام أيضاً. ويمكن القول إنّ استراتيجيته في مقايضة تخلي الفصائل عن الاملاءات في مقابل منحها امتيازات مالية واسعة، لن تكون حلاً مضموناً أو كابحاً لحصول صدام مُقبِل بين بعض هذه الفصائل والدولة وأجهزتها المختلفة، بل قد تصبح مدخلاً لتحقيق هدفها النهائي بالاستيلاء على الدولة العراقية.

توقعات ستراتفور:

الاتجاهات المحتملة في العالم والمنطقة خلال الربع الثالث من ٢٠٢٣

*مؤسسة ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

نشر موقع مؤسسة "ستراتفور" تقريراً بعنوان "توقعات الربع الثالث من عام ٢٠٢٣"، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣. واستعرض التقرير أبرز الاتجاهات المتوقعة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، سواء ما يتعلق بالاتجاهات العالمية المحتمل حدوثها، أو التوقعات المتعلقة ببعض أقاليم العالم المختلفة.

توقعات عالمية

قدم التقرير رؤية عامة لمستقبل الأوضاع في العالم، وتحديداً على الصعيد الاقتصادي، خلال الربع الثالث من ٢٠٢٣، ويتضح ذلك عبر ما يلي:

١- تراجع الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو:

ستصل أسعار الفائدة الأمريكية إلى ذروتها خلال الربع الثالث من العام الجاري، وستظل مخاطر عدم الاستقرار المالي مرتفعة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم الأساسي، وهو الأمر الذي سيكون له تبعات اقتصادية سلبية. ومن ناحية أخرى، سيواجه البنك المركزي الأوروبي معضلة مماثلة فيما يتعلق باستمرار ارتفاع معدلات التضخم الأساسي.

٢- تصاعد حدة المخاطر المالية على اقتصادات الدول النامية:

ستظل العديد من الاقتصادات المتوسطة الدخل ضمن الشرائح المنخفضة، مثل الأرجنتين وباكستان، معرضة لخطر كبير للغاية، يتمثل في حدوث اضطرابات اقتصادية بسبب ضعف الأساسيات الائتمانية لهذه الدول، وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية، وتزايد مخاطر الاضطرابات السياسية. وستظل الاقتصادات النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، هي الأكثر عرضةً لمخاطر التخلف عن سداد الديون.

٣- صعوبة الموازنة بين سباق الذكاء الاصطناعي وجهود تنظيمه:

ستدفع المخاوف بشأن خصوصية البيانات والتحديات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي الحكومات نحو تكثيف جهودها لتنظيم هذا القطاع، ووضع المزيد من القيود للسيطرة على مخاطر الذكاء الاصطناعي؛ الأمر الذي قد يُبطئ من وتيرة الابتكار في السباق الخاص بتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٤– سعي بكين لإنشاء نماذج ذكاء اصطناعي مماثلة لنماذج الغرب:

تهيمن شركات التكنولوجيا الأمريكية المتخصصة في إنشاء أنظمة الذكاء الاصطناعي على هذا المجال. وفي ظل مخاطر التداعيات الاجتماعية وخصوصية البيانات، ستسعى الشركات الصينية إلى اللحاق بنظيراتها الغربية في إنشاء نماذج ذكاء اصطناعي متقدمة مماثلة لـ ChatGP. وخلال هذا الربع من العام، ستلتزم الشركات الصينية عن كثب بالمعايير الجديدة أثناء طرح برامج الدردشة الخاصة بها.

0- اكتساب القمة المقبلة لمجموعة البريكس زخماً عالمياً واسعاً:

قد تكون قمة بريكس التي ستُعقد بين يومي ٢٢ و٢٤ أغسطس القادم هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى المجموعة منذ سنوات؛ حيث تهدف الصين وروسيا ودول أخرى إلى توسيع عضوية المجموعة، والدفع نحو اعتماد عملة احتياطية موحدة للمجموعة، ويستهدف كلا الأمرين بالأساس الحد من الهيمنة الطويلة المدى للدولار والمؤسسات المالية الغربية على النظام المالي العالمي.

منطقة أوراسيا

يمكن تناول توقعات منطقة أوراسيا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- تواصل هجمات القوات الأوكرانية دون القدرة على حسم الصراع:

من المتوقع أن تواصل كييف هجماتها خلال الصيف، محافظةً على الزخم الهجومي الذي بدأته في الربع الثاني من العام، ومن المرجح أن تستعيد خلال ذلك بعض الأراضي في جنوب أوكرانيا، لكن مكاسبها على الأرض لن تكون كافية لتغيير المسار الاستراتيجي للحرب أو الدفع نحو مفاوضات سلام واقعية. ويأتي ذلك في ضوء أن هذه الجهود لن تؤدي، على الأغلب، إلى هزيمة ساحقة للجيش الروسي أو الاستيلاء على مساحات أراضٍ كافية لزعزعة استقرار روسيا.

٢- تأخر انضمام كييف إلى حلف الناتو نتيجة الانقسامات بين الأعضاء:

من غير المتوقع أن تحقق كييف تقدماً ملموساً بشأن طموحاتها للانضمام إلى الناتو خلال قمة الحلف المقررة في منتصف يوليو الجاري بسبب الانقسامات بين الأعضاء، وبدلاً من ذلك من المرجح أن تتلقى كييف وعوداً بترتيبات دعم أمني وبما يشمل تقديم المزيد من المعدات العسكرية. وسيجعل تأخر حصول كييف على عضوية في حلف الناتو الجيش الأوكراني أكثر حذراً من أجل الحفاظ على قواته وإمداداته على المدى الطويل في إطار مواجهاته ضد القوات الروسية.

٣- حفاظ روسيا على استقرارها الداخلي رغم محاولة تمرد "فاجنر":

على الرغم من استمرار الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي على روسيا نتيجة ما قامت به مجموعة "فاجنر"، يُتوقع أن تحافظ روسيا على استقرارها الداخلي مع الاستعداد لتوسيع جهودها الحربية، خاصةً أن جهود القضاء على المجموعة باعتبارها مركز قوة سيعزز الوضع السياسي للرئيس "فلاديمير بوتين" من خلال دفع بعض الجماهير المتشككة، التي كانت متعاطفة مع "فاجنر" سابقاً، للتراجع عن موقفها.

٤- تطلع أرمينيا وأذربيجان للتوصل إلى اتفاق سلام برغم المعوقات:

قد تكتسب محادثات السلام بين أرمينيا وأذربيجان زخماً خلال الربع الثالث من العام، لكن تفاصيل اندماج ناجورنو كاراباخ في أذربيجان وترسيم الحدود وشروط ممرات العبور الإقليمية ستظل معوقات رئيسية في سبيل إبرام تسوية سلمية، ليعتمد التقدم نحو اتفاق سلام على مدى استعداد يريفان للتنازل عن مطالب باكو فيما يتعلق بوضع ناجورنو كاراباخ وممرات العبور الإقليمية.

٥- سعي جورجيا لتحقيق التوازن في علاقاتها مع موسكو والغرب:

مع تراجع آفاق حصول جورجيا على عضوية الاتحاد الأوروبي وسط قرارات سياسية داخلية مثيرة للجدل، من غير المتوقع أن تكترث الحكومة الجورجية بردود الفعل المحلية وانحراف آفاق التكامل الأوروبي الأطلسي عن مسارها من خلال الحفاظ على ما تسمى سياسة "الصبر الاستراتيجي"، وتحقيق التوازن بين روسيا والغرب.

٦- حصول مولدوفا على دعم لمسار انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي:

ستتلقى مولدوفا – التي حصلت على وضع مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي العام الماضي – مواقف أكثر إيجابية من الاتحاد فيما يتعلق بمسار انضمامها، لكن دون وضوح الخطوات العملية لذلك. وحتى مع تعزز شعبية رئيسة مولدوفا "مايا ساندو"، وحزبها "العمل والتضامن"، فإن ذلك لن يكون كافياً لمنع استمرار أو حتى نمو حركة الاحتجاج المؤيدة لروسيا داخل البلاد.

قارة أوروبا

يمكن تناول أبرز التوقعات المرتبطة بالقارة الأوروبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- حدوث تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية بالقارة:

من المتوقع أن يُسفر موسم الصيف عن زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي بالبلدان المعتمدة على السياحة في جنوب أوروبا، وأن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة إلى تحسين ظروف التشغيل في قطاع التصنيع بجميع أنحاء القارة.

٢- استمرار الدعم الأوروبي لأوكرانيا على مختلف الأصعدة:

من المتوقع أن يستمر الدعم الأوروبي لأوكرانيا، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً خلال الربع الثالث من العام الجاري؛ إذ ستشارك العديد من الدول الأوروبية في تدريب الطيارين الأوكرانيين على مقاتلات "إف- ١٦" وغيرها من المقاتلات؛ وذلك رغم أن طول الجدول الزمني لهذه التدريبات سيحد من فاعليتها بالنسبة إلى كييف.

٣- نجاح محدود لتدابير الاتحاد الأوروبي الصارمة ضد روسيا:

سيفرض الاتحاد الأوروبي تدابير أكثر صرامة ضد روسيا، في محاولة لتقويض قدرة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصةً في آسيا الوسطى، على الالتفاف على عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا. ومع ذلك، فمن المستبعد أن يحقق الاتحاد الأوروبي نجاحاً كبيراً في جهود تنفيذ مثل هذه التدابير.

٤- إحراز الاتحاد الأوروبي تقدم في مختلف مفاوضاته التجارية:

من المتوقع أن يحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً لافتاً في مفاوضات التجارة الحرة مع كل من أستراليا وكينيا. ومن المرجح أيضاً أن تعتمد بروكسل اتفاقية توريد المعادن الحيوية والاستراتيجية الموقعة مع تشيلي في نهاية عام ٢٠٢٢، وأن تُوقع مذكرة تفاهم مماثلة مع الأرجنتين.

٥- تأثيرات سلبية للجفاف على الاستقرار والأمن في أوروبا:

من المرجح أن تواجه أجزاء كبيرة من أوروبا جفافاً متزايداً وندرة في موارد المياه خلال الربع الثالث من العام الجاري، وسط ارتفاع درجات الحرارة، وعدم كفاية معدلات هطول الأمطار. ومن المتوقع أن تؤدي ظروف الجفاف والضغوط المتزايدة على إمدادات المياه إلى نقص حجم المحاصيل الزراعية، ومن ثم مفاقمة الضغط على أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء أوروبا.

٦- إضرار الانتخابات في إسبانيا بفاعلية رئاستها للاتحاد الأوروبي:

من شأن تزامن موسم الانتخابات المزمع في إسبانيا مع توليها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي مطلع يوليو الجاري، أن يجعل قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها الكاملة في رئاسة الاتحاد أكثر محدودية. ونتيجة لذلك، قد تتأخر المفاوضات بشأن عدد من الإصلاحات الهيكلية المهمة، لما بعد الربع الثالث من العام الجاري.

٧- تقدم طفيف في محادثات قانون المعاشات التقاعدية بفرنسا:

ستدخل الإصلاحات المثيرة للجدل بشأن المعاشات التقاعدية في فرنسا حيز التنفيذ في ١ سبتمبر المقبل. وقبيل هذا التاريخ، من المقرر أن تدخل الحكومة الفرنسية في محادثات مع النقابات وممثلي الأعمال في البلاد؛ لمناقشة قضايا حيوية، مثل تحسين ظروف العمل، والتدريب الإضافي للعمال الشباب، وإصلاح نظام الهجرة. ومع ذلك، فإن العطلة البرلمانية الصيفية ستجعل العديد من هذه المحادثات معلقة حتى الربع الرابع من العام الجاري.

٨- سعي بريطانيا لتعزيز تعاونها مع الغرب وانفتاحها على العالم:

من المتوقع أن تواصل الحكومة البريطانية جهودها لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات مثل الطاقة، والبحث العلمي، والمناخ. كما قد تسعى المملكة المتحدة إلى تعميق التعاون والشراكة مع الولايات المتحدة في مواجهة الصين، من خلال فرض قيود جديدة على تصدير تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تتمثل أبرز التوقعات الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ فيما يلي:

١- اتجاه الصين لفرض عقوبات انتقامية ضد الشركات الغربية:

مع توسع القيود الاقتصادية المفروضة على الصين، من المرجح أن تتبنى بكين هي الأخرى المزيد من الإجراءات الانتقامية ضد الشركات الأجنبية، بفرض المزيد من القيود عليها، وتنفيذ عدد من المداهمات ضد الشركات العاملة بالبلاد، وتشديد مراجعات الأمن السيبراني، وفرض الغرامات الكبيرة، وتعقيد التدابير الروتينية الخاصة بالعمليات التجارية، مع العمل على الحد من تدفق بيانات الشركات.

٢- تعميق سيول وطوكيو تعاونهما الأمني ضد تهديدات بيونج يانج:

ستعمل كوريا الجنوبية واليابان على أن تعمق كلتاهما تعميق التعاون الأمني مع الأخرى ومع الولايات المتحدة، وبما قد يشمل تنفيذ آلية ثلاثية لتبادل البيانات وافق عليها من حيث المبدأ وزراء دفاع الدول الثلاث في ٣ يونيو الماضي لتتبع إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية.

٣- محادثات أمريكية-صينية محتملة حول شبه الجزيرة الكورية:

قد تساعد التوترات بين كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة من ناحية وكوريا الشمالية من ناحية أخرى في تشجيع واشنطن وبكين لإجراء محادثات دفاعية رفيعة المستوى؛ حيث تسعى الدولتان للحد من عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

٤- دفاع حازم من الفلبين عن مطالبها البحرية في مواجهة الصين:

ستمثل العلاقات الدفاعية العميقة بين الولايات المتحدة والفلبين حافزاً لمانيلا للدفاع عن مطالبها البحرية بشكل أكثر حزماً، من خلال مضاعفة جهودها لأجل ترسيم الحدود بحكم الواقع في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، وزيادة الدوريات على طول خط الترسيم، مدعومةً في ذلك بتوسيع اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز بين الولايات المتحدة والفلبين لعام ٢٠١٤ في فبراير الماضي.

٥- تأثير سلبي للتوترات في بحر الصين الجنوبي على مضيق تايوان:

يمنح تعميق العلاقات الأمنية مع شركاء إقليميين آخرين مثل اليابان وأستراليا مانيلا مزيداً من الثقة لاستعراض قوتها المعززة ضد المطالبات الصينية المضادة؛ الأمر الذي يثير المخاوف من زيادة وتيرة المواجهات في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، خاصةً أن تأكيدات الولايات المتحدة بالدفاع عن الفلبين تعني أيضاً أن الصراع المحتمل يمكن أن يمتد بسهولة لمضيق تايوان.

٦- تضرر علاقات تايلاند بدول الغرب حال عدم تشكيل الحكومة:

بالرغم من فوز حزب "التحرك إلى الإمام" (Move Forward) بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات ١٤ مايو الماضي في تايلاند، فإن الحزب يكافح لتشكيل الحكومة بسبب مواجهته لبعض العقبات القانونية. وفي حال تقويض المؤسسة العسكرية العملية الديمقراطية للبقاء بالسلطة، سيكون من شأن ذلك تجديد خطر الاضطرابات الاجتماعية الجماهيرية واحتجاجات الشوارع بما يؤثر سلباً على الاقتصاد، فضلاً عن التداعيات الدبلوماسية السلبية المتوقعة مع الشركاء الغربيين.

٧- تدهور متوقع في العلاقات بين كمبوديا ودول الغرب واليابان:

من شبه المؤكد أن رئيس الوزراء "هون سين" وحزبه الشعبي الحاكم سيكتسح انتخابات ٢٣ يوليو الجاري في كمبوديا، بعد حملة تطهير شاملة استمرت لسنوات ضد المعارضة. وقد انتقدت الديمقراطيات الغربية واليابان باستمرار رئيس الوزراء الكمبودي وخططه الانتخابية، ليكون من المرجح أيضاً أن تتدهور علاقات كمبوديا مع هذه الدول، بما قد يؤدي إلى فرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات الكمبودية.

منطقة جنوب آسيا

يمكن استعراض توقعات منطقة جنوب آسيا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، وذلك على النحو التالي:

١- تحقيق الهند نجاحاً محدوداً في قضايا المناخ خلال قمة العشرين:

ستستغل الهند قمة مجموعة العشرين التي تستضيفها في سبتمبر لتسليط الضوء على النقاشات الخاصة بقضايا الجنوب العالمي، وفي مقدمتها قضايا المناخ. ومع ذلك فإن نجاح هذه الجهود سيكون محدوداً؛ نظراً إلى أن المفاوضين الغربيين سيرفضون إدراج مثل هذه البنود في البيان الختامي للقمة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقاعس مستهلكي الفحم الرئيسيين (الصين والهند) عن تحقيق طموحاتهم المناخية.

٢- تفاقم أزمة انقطاع الكهرباء بدول المنطقة خلال فصل الصيف:

من المرجح أن تعاني بنجلاديش والهند وباكستان من ضغوط متزايدة على شبكات الكهرباء خلال فصل الصيف؛ وذلك رغم مساعي البلدان الثلاث لشراء إمدادات الطاقة الروسية الرخيصة، مما قد يفاقم أزمات انقطاع التيار الكهربائي في هذه الدول، ويجعلها أوسع نطاقاً، مع احتمالية حدوث انقطاع كامل بالشبكة.

٣- تراجع هجمات تنظيم "داعش خراسان" داخل أفغانستان:

في ضوء المرونة التاريخية التي يحظى بها تنظيم داعش (فرع ولاية خراسان)، من المرجح أن يستأنف التنظيم هجماته المتفرقة بشكل أكثر تواتراً خلال الربع الثالث من العام، خاصةً تلك التي تستهدف الدول المجاورة، أو الرعايا الأجانب في أفغانستان. ومع ذلك، فإن جهود حركة طالبان في مكافحة الإرهاب قد تسمح لها بإبطاء عودة ظهور "داعش"، والمساعدة في الحفاظ على قدر من الأمن والاستقرار في البلاد.

٤- تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في باكستان:

من المرجح أن يؤدي الاستعداد للانتخابات العامة والمحلية في باكستان، المقرر إجراؤها في أكتوبر، إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد، جنباً إلى جنب مع استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية، وتصاعد التهديدات المسلحة؛ حيث من المحتمل أن تؤدي الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الوزراء السابق "عمران خان" إلى مزيد من المحاولات العسكرية لتهميشه هو وحزبه "حركة الإنصاف الباكستانية" (PTI)، بما في ذلك محاولة إعادة اعتقاله أو حظر حزبه.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتمثل أبرز التوقعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ فيما يلي:

١- تفاقم الأزمات في شمال أفريقيا جراء استمرار موجة الجفاف:

من المرجح أن يستمر الجفاف التاريخي في المغرب وتونس والجزائر خلال موسم حصاد الحبوب الصيفي، حيث سيؤدي فشل المحاصيل إلى زيادة اعتماد شمال أفريقيا على الغذاء المستورد، وتفاقم الأزمات الاقتصادية الحالية، وفرض ضغوط إضافية على الحكومات الهشة بالفعل.

٢- استمرار المضايقات البحرية الإيرانية في منطقة الخليج العربي:

من المستبعد أن تقوم طهران بتخفيف حملة المضايقات البحرية في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من أن الحملة الإيرانية تستهدف المصالح الإسرائيلية والأمريكية بشكل أساسي، إلا أنها قد تسبب في أضرار جانبية لدول المنطقة وتشكل مخاطر على الأعمال التجارية.

٣- تبني تركيا سياسة اقتصادية تتفق مع التكنوقراط والشعبوية:

من المرجح أن تتبنى تركيا استراتيجية اقتصادية تتناسب مع التكنوقراط المعينين حديثاً، في الوقت الذي ستحتفظ فيه ببعض الخصائص الشعبوية في سياساتها الاقتصادية والخارجية. والجدير بالذكر أنه في يونيو الماضي، عيَّن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" مجلس وزراء جديداً يضم تكنوقراطاً قدامى مثل "محمد شيمشك" لقيادة اقتصاد البلاد.

٤- تقلص الممانعة التركية بشأن انضمام السويد إلى حلف الناتو:

في ظل عدم وجود انتخابات تتطلب من أنقرة التغلب على القوميين، سيكون لدى الحكومة التركية حافز أقل لمنع انضمام السويد إلى الناتو، ويتوازى ذلك مع وجود ضغوط متزايدة من الولايات المتحدة على أنقرة للسماح للسويد بالمضي في محاولتها الانضمام إلى الحلف، كما أن أنقرة يمكن لها أن تصدق على طلب ستوكهولم بحلول موعد قمة الناتو المقبلة في يوليو الجاري.

٥- اتباع أنقرة سياسة خارجية متشددة لتأكيد وضعها الإقليمي:

قد تعود تركيا إلى تبني سياستها الخارجية المتشددة بقوة، مثل اتجاهها إلى التنقيب العدواني عن النفط في شرق البحر المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز عملياتها العسكرية في سوريا والعراق، كما أن الحكومة التركية تهدف إلى تأكيد وضعها الإقليمي؛ لأنها لا تواجه حالياً مخاطر انتخابية في الداخل.

٦- تمكن الجانب الصيني من تعزيز علاقاته مع دول المنطقة:

من المتوقع أن يظهر النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي للصين في الشرق الأوسط خلال قمتي البريكس ومنظمة شنجهاي للتعاون خلال الربع الثالث من ٢٠٢٣. وستحاول الولايات المتحدة تعويض هذا النفوذ الاقتصادي من خلال تعزيز الهياكل الأمنية المدعومة أمريكياً.

قارة أمريكا اللاتينية

يمكن تناول أبرز التوقعات في قارة أمريكا اللاتينية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- تزايد المخاطر الاقتصادية بالأرجنتين نتيجة الانتخابات التمهيدية:

ستقدم الانتخابات الرئاسية التمهيدية في الأرجنتين في ١٣ أغسطس المقبل مؤشراً قوياً عن الأحزاب التي من المرجح أن تفوز بالرئاسة خلال الانتخابات العامة المقررة في أكتوبر. وفي حال ما تقدم في الانتخابات التمهيدية "الائتلاف الشعبوي الحاكم" أو المرشح الليبرالي "خافيير ميلي"، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة الذعر بين المستثمرين.

٢- تواصل ضغوط الكونجرس البرازيلي ضد سياسات الرئيس البيئية:

من المتوقع أن تواصل الحكومة البرازيلية جهودها الرامية لمكافحة إزالة الغابات، مع تنفيذ الرئيس "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" خطة عمل حكومته لمنع ومكافحة إزالة الغابات في منطقة الأمازون. ومن المرجح أن يواصل الوسطيون في الكونجرس ضغوطهم ضد إجراءات الرئيس من خلال العمل على وضع تشريعات هادفة للحد من سلطة الوزارات

المشاركة في إجراءات الحكومة لمكافحة إزالة الغابات، ولإجبار الرئيس على الدخول في مفاوضات للتوصل إلى حلول وسط.

٣- صوغ دستور جديد في تشيلي داعم للأنشطة الصناعية والتعدينية:

سينتهي المجلس الدستوري التشيلي ذو الميول اليمينية خلال الربع الثالث من العام من مشروع دستور جديد يكرس المبادئ المؤيدة للأعمال التجارية التي ستخفف من مخاوف المستثمرين، خاصةً في قطاع التعدين.

٤- إضرار فوز الشعبويين المتوقع بالانتخابات في الإكوادور ببيئة الأعمال:

فيما يُنتظر أن تشهد الانتخابات المبكرة في الإكوادور منافسة رئيسية على منصب الرئاسة ومقاعد المجلس التشريعي بين "الاتحاد الاشتراكي من أجل الأمل"، وأحزاب "باتشاكوتيك" التي يقودها السكان الأصليون، فمن المرجح أن تؤدي الانتخابات العامة في الإكوادور في أغسطس إلى حكومة قومية، وهو ما سيؤدي إلى تدهور مناخ الأعمال في البلاد.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

هناك العديد من الاتجاهات المتوقعة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٣؛ وذلك على النحو التالي:

١- استمرار الاضطرابات وحالة الحرب القائمة في السودان:

رغم استمرار مبادرات الوساطة من جانب القوى العالمية والإقليمية، فإن من المرجح استمرار الصراع في السودان خلال الربع الثالث من العام الحالي؛ إذ أنه من المُستبعد أن يكون هناك تفاهم بين قائد القوات المسلحة السودانية "عبد الفتاح البرهان" وقائد قوات الدعم السريع "محمد حمدان دقلو" (حميدتي). ويأتي ذلك لكون طرفي الصراع ينظرون إليه باعتباره "أفضل فرصة لضمان استمرار وجودهم في السلطة بالسودان".

٢- تزايد مخاطر اندلاع صراعات في دول الجوار السوداني:

من المتوقع أيضاً تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة؛ حيث يُرجح استمرار فرار المدنيين إلى البلدان المجاورة، مثل مصر، وتشاد، وجنوب السودان، وتجاوز أعداد اللاجئين عتبة "المليون" خلال الربع الثالث من العام الجاري، وما يستتبعه ذلك بالضرورة من تصاعد حدة الجوع والفقر والأزمات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، ومن ثم تزايد مخاطر اندلاع النزاعات والصراعات في الدول المجاورة.

٣- تصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في نيجيريا:

من المتوقع أن يسعى الرئيس النيجيري "بولا تينوبو" إلى استرضاء المناطق الاستراتيجية والحيوية بالبلاد، بما في ذلك منح التعيينات في المناصب السياسية البارزة لأبناء هذه المناطق. وعلى هذا النحو، من المرجح بشكل كبير تزايد

المقاومة الاجتماعية لـ"تينوبو" في المناطق المحرومة والمهمشة، وأن تكون أكثر عرضةً للاضطرابات خلال الربع الثالث من العام الجاري؛ نظراً إلى التصور السائد بأن التوزيع الوطني للموارد يتبع إلى حد كبير التوزيع الإقليمي للسلطة.

٤- تعمق الاستياء الشعبي من الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا:

يعاني حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا من مستويات منخفضة قياسية من الدعم، ومن المرجح تزايد عمق الاستياء الشعبي من الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا، بالنظر إلى استمرار أزمات انقطاع التيار الكهربائي في البلاد، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد الضغوط على النشاط التجاري، وتدهور بيئة الأعمال في البلاد.

٥- إعادة انتخاب الرئيس "إيمرسون منانجاجوا" في زيمبابوي:

من المرجح أن تكون الانتخابات في زيمبابوي مشوبة بممارسات غير نزيهة، وأن تشهد مخالفات واسعة أثناء عملية التصويت، وكذلك أعمال عنف؛ نظراً إلى رغبة الرئيس "إيمرسون منانجاجوا" في توظيف جميع الصلاحيات المتاحة له للفوز بولاية ثانية. وعلى هذا النحو، من المقرر أن يُعاد انتخاب "منانجاجوا" في ٢٣ أغسطس المقبل، في مقابل خسارة "نيلسون تشاميسا" عضو البرلمان السابق والزعيم الشعبي لـ"تحالف المواطنين المعارضين من أجل التغيير" للسباق الانتخابي.

٦- توظيف روسيا القمة الأفريقية لتعزيز نفوذها بالساحل الأفريقي:

ستستخدم روسيا قمتها المرتقبة مع الدول الأفريقية التي ستستضيفها في سان بطرسبرج بنهاية يوليو ٢٠٢٣، للتفاوض بشأن صفقات متنوعة مع دول منطقة الساحل الأفريقي، سيتركز معظمها على مشروعات البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن يكون الدعم الغذائي الروسي مفيداً للغاية من الناحية السياسية للقادة العسكريين في مالي وبوركينا فاسو على وجه الخصوص.

٧- محاولة القوى الغربية مزاحمة النفوذ الروسي بداخل أفريقيا:

من المتوقع أن يثير النفوذ الروسي المتزايد في أفريقيا مخاوف القوى الغربية على خلفية المنافسة الجيوسياسية الأوسع بينها وبين موسكو وبكين داخل القارة. ومن المرجح أن تحاول الولايات المتحدة وفرنسا، على وجه الخصوص، عكس تأثير القمة من خلال الإعلان عن صفقات أمنية واستثمارية جديدة في تشاد والنيجر، حتى في الوقت الذي تنتقد فيه الدول الغربية الأنظمة السياسية بهذه الدول.

*عرض: د. إيمان أحمد عبد الحليم، وصباح عبد الصبور، وحنان نبيل
* إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

فهد سليمان الشقيران:

سياسات التواصل وآثار نقص الأخلاق

من أبرز ما ينقص المجتمعات اليوم في ظل كل هذه الأزمات التي تعصف بالعالم؛ نقص التربية، حيث تحدث صديق ممازحاً بأن اللقاحات التي التهمها الناس بعد جائحة كورونا ربما عرجت بكثيرٍ من العقول؛ من خلال تصرفات فوجئ بها الكبار قبل الصغار؛ وانغماس بالتواصل التقني الفج من دون وازع.

إيلون ماسك في إجراءاته الأخيرة حول «تويتر» قال إن هدفه -كما يزعم- إيصال رسالة للبشرية ليتخلوا عن هواتفهم قليلاً؛ والحق أن العواصف التي نثرتها الطبيعة على البشرية، ورماها البشر على واقعهم وأخلاقهم مثيرة للشفقة، ولذلك كان لزاماً علينا اللجوء لقول ما تبقى من الحكماء على هذه الأرض للتفكر بآثار وخيمة يؤسسها التفسخ البشري ما بين الانخلاع القيمي والأخلاقي، وليس انتهاءً بالتطرف والعنف ونشر ثقافة الكراهية.

قبل أيام اعتمد مجلس الأمن الدولي قراراً، اشتركت في صياغته الإمارات والمملكة المتحدة، حول التسامح والسلام والأمن الدوليين، ويقر بأن خطاب الكراهية والتطرف يمكن أن يؤدي إلى تكرار النزاعات في العالم.

المندوبة الدائمة للإمارات لدى الأمم المتحدة، السفيرة لانا زكي نسيبة، علّقت على الموضوع بقولها: «يكرس ميثاق الأمم المتحدة تصميمنا الجماعي باتجاه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الميثاق يؤكد الحاجة إلى ممارسة التسامح والتعايش السلمي».

وأضافت المندوبة الإماراتية: «لقد اعتمد أعضاء مجلس الأمن قراراً من شأنه أن يعيد تأكيد الالتزام دعم المبادئ العالمية للتسامح والتعايش السلمي.

وهذه المبادئ -إلى جانب حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين- ليست مصالح متضاربة، بل تعزز كل منها الأخرى، وبالتالي ينبغي دعمها وتنفيذها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة».

والواقع أن نقص التربية يؤسس لطرفين كارثيين؛ التفسخ وفقدان القيم والأخـلاق، والتطرف والتكفير وممارسة العنف؛ وبالعودة للفيلسوف لوك فيري المهموم

بهذه الكارثة يعلق على هذه الأزمة بقوله: «المعرفة لم تمنع يوماً شخصاً من أن يصبح سافلاً». الإيمان بإمكانية تطوير الجنس البشري عن طريق التربية يشكل وهم الأنوار الأكبر. تعلّمنا بفضل النازية والإسلاموية، أنه يمكن للمرء أن يكون مثقفاً وينجرف بسهولة وراء الكراهية، والعنصرية والعنف.

هايدغر الذي يعد، حسب رأيي، أبرز فيلسوف في القرن العشرين، كان هتلرياً ومعادياً للسامية. ألمانيا كانت البلد الأكثر ثقافة ومعرفة في سنوات ١٩٣٠ التي كانت تضم أحسن وأرقى نظام مدرسي وجامعي في كل العالم، ورغم ذلك فقد انخرطت بمحض إرادتها في البربرية من دون أن يحرك أي واحد من نخبتها المثقفة ساكناً. نفس الشيء مع السلفية الإسلامية؛ بن لادن كان كل شيء إلا شخصاً جاهلاً. في ١٩٨٥ قابلت عدداً من قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، كلهم كانوا متخرجين في الجامعات... الوهم الأكبر للأنوار كان في الاعتقاد بأن التطور الحضاري والتطور الأخلاقي يسيران بنفس الوتيرة.

> **نقص التربية يؤسس لطرفين كارثيين التفسخ وفقدان القيم والتطرف والتكفير**

في حين أن التربية الأخلاقية لا علاقة تجمعها بالتربية الثقافية أو بالثقافة عموماً. اكتشاف هذا الفرق شكّل أكبر خيبة أمل عرفتها البشرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ثم يدعو الفيلسوف إلى التفريق: «بين التعليم والتربية. التعليم يقدَّم من طرف مجموعة من المعلمين في مكان عمومي، أي المدرسة، لصالح مجموعة من التلاميذ». التربية تقدَّم للأطفال من طرف آبائهم في نطاقٍ خصوصيّ هو العائلة. الرأي الذي دافعت عنه منذ كنت وزيراً، هو أن التربية يجب أن تسبق التعليم وتعبّد له الطريق، في غياب هذا الأمر تصبح المهمة مستحيلة على المعلم. أزمة التعليم تعود إلى أن المعلم يجد نفسه أمام مجموعة من الأطفال عديمي التربية. فعملية توزيع المهام بين الآباء والمدرسين لم تعد تعمل بشكل جيد.

وفي أطروحة أخرى للفيلسوف لوك فيري اعتنى به الأكاديمي الطاهر مستقيم يؤكد في أطروحته موضع العرض حين يقول: «أن نشدّد على تقديم النصح للقارئ الكريم بقراءة (مجتمع الخطر)، بوصفه أهمّ كِتاب قام بتأليفه عالم الاجتماع الألماني إيلريش بيك Ulrich Beck، ويُمكننا بسط الخطوط المركزيّة لأطروحته كما يلي: بعد الحداثة الأولى التي نمت بذورها في القرن الثامن عشر، والتي هَيمنت على القرن التاسع عشر بأكمله، والتي ما زالت لم تكتمل إلى يومنا هذا، تكون مجتمعاتنا الغربيّة قد أقبلت على مرحلة جديدة، تتّسم بالوعي بالمخاطر المُحدقة بها، نتيجة تسارع وتيرة العَولمة التي يعرفها التقدّم العلمي والتقنيّ، بحيث نتجت عن هاتَين الحداثتَين تصادمات وتناقضات عدّة، تكتنفها في الآن نفسه علاقات خفيّة. ومن أجل استيعاب هذا الوضع الجديد الذي بات يُرخي بظلاله على الغرب المتقدِّم، وجب أوّلاً فهم كلتا الحداثتَيْن على حدة».

باختصار نحن أمام عالم متغير بكل عواصفه وزلازله؛ ولا بد من الاستعداد لمواجهة المزيد من الانهيار الأخلاقي بين الفرد والفرد، وفقدان فرص التربية منذ الصغر مما يؤثر على عقل الإنسان في كبره؛ بالإضافة إلى مواجهة المزيد من سياسات التطرف المتطورة التي تستطيع مواكبة بل تجاوز الأفكار التقليدية التي يواجه بها خطر الكراهية والعنف والإرهاب، ولله في خلقه شؤون.

كاتب وباحث سعودي
*الشرق الأوسط

الموسم الثاني للإنصات المركزي